

متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي المرتبطة بدمج الوحدات ذات الهدف الخاص في إطار معايير التقارير المالية الدولية ومقترحات تطويرها دراسة انتقادية وميدانية د / إيمان محمد سعد الدين*

ملخص

استهدفت الدراسة تحليل وتقييم ما ورد بالمعايير المحاسبية بشأن متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي المرتبطة بدمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالقوائم المالية للشركة الضامنة، وأهم المشكلات التي تواجه تطبيقها، بغية التوصل إلى بعض المقترحات لتطوير معايير التقارير المالية الدولية، واختبار ذلك في بيئة الأعمال المصرية.

ولتحقيق هدف الدراسة أجرت الباحثة دراسة ميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء لعينة من معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات لاستطلاع آرائهم حول ما ورد بمعياري التقارير المالية الدوليين (IFRS 10 & 12) بشأن دمج هذه الوحدات ومقترحات تطويرهما.

وتوصلت الدراسة النظرية إلى بعض النتائج أهمها وجود بعض السمات التي تميز هذه الوحدات عن غيرها من المنشآت، واستناد المعايير المحاسبية المعاصرة لدمجها إلى المبادئ وليس القواعد حيث أنها مازالت تلعب دوراً محورياً في أسواق المال، بينما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تأثير معنوي لدمج الوحدات على تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وتوافقت آراء عيني الدراسة حول مدى وجود مشكلات عند دمج الوحدة، وحول غالبية متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدة ومقترحات تطويرها.

وأوصت الباحثة بقيام الجهات المنوط بها وضع معايير المحاسبة المصرية بإصدار معايير مناظرة للمعيارين (IFRS 10 & 12) بعد تعديلها بنتائج الدراسة الحالية، وكذلك قيام البنك المركزي المصري بتعديل قواعد إعداد القوائم المالية للبنوك بحيث تتضمن الاعتراف والإفصاح عن هذه الوحدات حيث ينتشر استخدامها بين البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: الوحدات ذات الهدف الخاص – الاندماج – المعيار الدولي (IFRS 10) – المعيار الدولي (IFRS 12).

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بني سويف
emaneldeen2005@hotmail.com

Recognition and disclosure requirements for merging special purpose entities in context of International Financial Reporting Standards and development proposals A critical and field study

Abstract:

The study aims at analyzing and evaluating what is mentioned in the accounting standards regarding accounting recognition and disclosure requirements related to merging Special Purpose Entities (SPEs) in the sponsored company's financial statements, and the most important problems facing their application hoping to conclude some proposals to improve these standards, as well as, testing this in the Egyptian business environment. **To attain study objective**, the author conducted a field study using a questionnaire for a sample of financial statement preparers and external auditors to find out their opinions about contents of IFRS (10&12) regarding merging these entities and development proposals. **The theoretical results** concluded that SPE has distinct characteristics and that recent accounting standards to merge these entities rely heavily on principles instead of rules, since SPE still plays a critical role in capital markets. The main **field study results** indicated a significant influence of merging SPE on improving informative content of financial statements. Furthermore, the sample groups agreed on the existence of some problems when merging SPE, and on the majority of recognition and disclosure requirements and development proposals. **It is recommended** that agencies responsible for setting accounting standards in Egypt should issue standards corresponding to (IFRS 10 & 12) after amending them utilizing the study findings, and that the Central Bank of Egypt is advised to carry out some modifications to current financial statement preparing rules for banks to include the recognition and disclosure of these entities since they are widely used by commercial banks.

Keywords: special purpose entities – merger – IFRS 10 – IFRS 12.

القسم الأول: الإطار العام للبحث ١- المقدمة:

نشأت الوحدات ذات الهدف الخاص^(١) Special Purpose Entities (SPEs)، بهدف الحد من تعرض الشركة الضامنة^(٢) Sponsored Company للمخاطر المالية وخفض تكلفة مصادر التمويل مما يحميها من مخاطر الإفلاس، حتى أن شركة Enron الأمريكية قد أسست ما يزيد عن ثلاثة آلاف وحدة (SPEs) لإخفاء ديون وخسائر تقدر ببلاتين الدولارات، قبل انهيارها عام ٢٠٠٢، وبدون علم المستثمرين، مما أتاح لها المزيد من مصادر التمويل وبتكلفة منخفضة (Zhang, 2005 ; Gorton and Souleles, 2009). كما اعتبرها البعض إحدى الحلقات الرئيسية المسببة لحدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات المالية، بسبب الخسائر غير المتوقعة نتيجة عدم دمجها بالقوائم المالية، مما دفع بالمستثمرين ومراقبي الحسابات للمطالبة بإصدار المزيد من الإرشادات والمعايير المحاسبية بشأن دمج هذه الوحدات (Barth and Landsman, 2010 ; Ewelt-Knauer, 2012 ; Abrams, 2012).

لذلك فقد أظهرت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية اهتماماً متزايداً نحو إصدار المزيد من التفسيرات والمعايير المحاسبية بشأن دمج هذه الوحدات والإفصاح عنها. ولقد توج هذا الاهتمام بإصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) للتفسير رقم (46) بعنوان "اندماج الوحدات ذات المصالح المتغيرة" (Fin 46R, 2003)، يليه المعيار رقم (167) بعنوان "تعديلات للتفسير الصادر عن FASB رقم 46R" (FASB No. 167, 2009). كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 10, 2011) بعنوان "القوائم المالية المجمعة" ليحل محل كل من المعيار الدولي (IAS 27) الذي يحمل نفس العنوان، والتفسير الدولي (Sic-12) بعنوان "دمج الوحدات ذات الهدف الخاص" (يدمجها في معيار واحد)، وكذلك إصدار المعيار الدولي (IFRS 12, 2011) بعنوان "الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى، ويسري تطبيقهما منذ عام ٢٠١٣.

وقد استهدفت المعايير المحاسبية المعاصرة دمج هذه الوحدات لزيادة الشفافية بالتقرير المالي، بتقنين وضع هذه الوحدات، والتركيز على جوهر عملها وليس شكلها القانوني في إطار التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ وليس القواعد، حيث أنها مازالت تلعب دوراً محورياً في أسواق المال – المحلية

^١ يستخدم مصطلح الوحدات ذات الهدف الخاص (SPEs) أو المركبات ذات الهدف الخاص (SPVs) Special Purpose Vehicles كترادفات بالمعايير المحاسبية، ولتحقيق الاتساق سوف يستخدم مصطلح (SPEs) بالبحث.

^٢ وهي الشركة المنشئة للوحدة والمستفيد الرئيسي من أنشطتها، وتملك حق السيطرة الاقتصادية عليها، ويفترض أن تدمجها بالقوائم المالية.

والدولية – لتنفيذ عمليات محددة مثل التوريق والإيجار الاصطناعي^(١) (Callahan Synthetic lease et al., 2013).

هذا وبينما أكدت بعض الدراسات على أن دمج هذه الوحدات، قد أدى إلى زيادة جودة التقرير المالي من خلال تحقيق خاصيتي شفافية الإفصاح والتمثيل الصادق في القوائم المالية، بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما نتج عنه زيادة قيمة المنشأة (e.g. Chandra et al., 2006 ; Zhang, 2009 ; Callahan et al., 2012 ; Abrams, 2012; Kampanje, 2013) انتهت دراسات أخرى إلى عدم فاعلية هذه المعايير، وبأنها تقدمت خطوة للأمام وخطوتين للخلف، وسمحت بالتوسع في التمويل من خارج الميزانية بسبب بعض المشكلات التي تصاحب الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن هذه الوحدات، مما دفع بالعديد من الشركات إلى إيقاف نشاطها أو بيعها أو إعادة هيكلتها (Soraosh and Zhu, 2009 ; Subramaniam and Mark, 2010 ; Callahan and Spencer, 2012; Hughes and Hoy, 2013).

وقد أرجعت دراسة إحدى شركات المحاسبة والمراجعة العالمية السبب في ذلك إلى صعوبة تفسير بعض المعالجات الواردة بالمعايير المحاسبية، وعدم تقديمها لإرشادات وتفسيرات كافية بشأن دمج هذه الوحدات التابعة والإفصاحات المطلوبة عنها (Ernst & Young, 2013).

٢- مشكلة وتساولات البحث

بناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة البحث في أنه بالرغم من أن المعايير المحاسبية قد حققت تقدماً ملحوظاً بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص والإفصاح عنها، إلا أنه مازال هناك بعض القضايا الجدلية التي تحتاج للمزيد من الدراسة والتحليل مثل شروط الاعتراف بالوحدة، ومعايير تحديد المستفيد الرئيسي لغرض الدمج، واستثناء بعض الوحدات المهيكلة من الاندماج، بالإضافة إلى قضية قيام وكيل بإدارة الوحدة بالنيابة عن المستفيد الرئيسي ولصالحه.

ويمكن للباحثة بلورة مشكلة البحث من خلال مجموعة من التساؤلات البحثية التالية:

- ١- ماهي دوافع الشركات نحو تكوين هذه الوحدات؟
- ٢- ما هي مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي التي تعوق دمج هذه الوحدات حتى توفر المعايير المحاسبية معلومات مفيدة للمستثمرين وفي الوقت المناسب؟
- ٣- هل يوجد اختلافات جوهرية بين المعايير المحاسبية التي تتضمن دمج هذه الوحدات بالقوائم المالية؟

^١ تقوم الوحدة بشراء الأصول ثم تقوم بتأجيرها للضامنة التي تسجلها كإيجار تشغيلي، مما يتيح لها تعظيم منفعة تملك الأصول مع الإبقاء على الأصول والخصوم خارج الميزانية

٤- هل يمكن إصدار معايير محاسبية مصرية متوافقة مع معياري التقارير المالية الدوليين (IFRS 10 & 12) وملائمة للبيئة المصرية؟

٥- هل يؤدي دمج الوحدات ذات الهدف الخاص إلى تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية؟

٦- هل تتفق رؤية معدي التقارير المالية مع مراقبي الحسابات بشأن متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن هذه الوحدات ومقترحات تطويرها؟

٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل وتقييم ما ورد بالمعايير المحاسبية بشأن متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي المرتبطة بدمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالقوائم المالية، وأهم المشكلات التي تواجه تطبيقها، بغية التوصل إلى مقترحات لتطوير معايير التقارير المالية الدولية، واختبار ذلك في بيئة الأعمال المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث

١- يعد موضوع البحث مساهمة علمية جادة في موضوع يشغل الفكر المحاسبي منذ بداية الألفية الثالثة وحتى الآن، حيث مازالت الوحدات ذات الهدف الخاص تلعب دوراً محورياً في أسواق المال، بالرغم من تكاتف جهود كل من FASB & IASB لإصدار التفسيرات والمعايير المحاسبية التي تسعى نحو المزيد من الاعتراف بها والإفصاح عنها بالقوائم المالية.

٢- غياب معايير المحاسبة المصرية المناظرة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص، حتى الآن، بالرغم مما أحرزته الهيئات المهنية الدولية من تقدم في هذا المجال.

٣- يوفر البحث مقترحات مفيدة لواضعي المعايير المحاسبية في مصر لتطوير معايير محاسبية تتغلب على مشكلات التطبيق العملي عند الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن هذه الوحدات، وبخاصة أن منشآت الأعمال المصرية تعمل في ظل بيئة تنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٤- ندرة الدراسات - في المكتبة العربية - التي تناولت بالدراسة والتحليل دور الوحدات ذات الهدف الخاص، كأحد مداخل إدارة الربحية، في إنتاج تقارير مالية مضللة تؤدي في النهاية إلى خفض قيمة الشركة.

٥ - فروض البحث

لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث قامت الباحثة بصياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

الفرض الثاني: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول مدى أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص.

الفرض الثالث: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) بشأن كفاية شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة.

الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول معايير تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة.

الفرض الفرعي الثالث: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلية المندمجة وغير المندمجة.

٦ - حدود البحث:

١- سوف يركز البحث على معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تضمنت دمج الوحدات ذات الهدف الخاص والإفصاح عنها، وبشكل محدود معايير المحاسبة الأمريكية في نفس المجال نظراً لأن معايير المحاسبة المصرية متوافقة مع المعايير الدولية.

٢- يخرج عن مجال البحث القواعد والإجراءات المحاسبية لدمج الشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للشركة الأم.

٣- يقتصر البحث على المشكلات المحاسبية للاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص دون غيرها من المشروعات المشتركة.

٤- تقتصر الدراسة الميدانية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وتعمل في قطاعات البنوك التجارية، الاتصالات والتكنولوجيا والعقارات، وكذلك مكاتب المراجعة المرتبطة بها.

٧- منهج البحث

سوف تتبع الباحثة المنهج الاستقرائي الذي يركز على مراجعة واستقراء ما ورد بالأدبيات المحاسبية ومواقع شبكة المعلومات العالمية بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص للاستفادة منها في صياغة الإطار النظري للبحث، وكذلك المنهج التحليلي المقارن لمراجعة وتحليل ما صدر عن المنظمات المهنية من معايير وتفسيرات محاسبية لدمج هذه الوحدات بالتقارير المالية، بغية الكشف عن أهم المشكلات التي تعترض الاعتراف والإفصاح المحاسبي عنها ، وإبداء المقترحات الملائمة لمعالجتها، كما سوف تجري الباحثة دراسة ميدانية تستند إلى المقابلات الشخصية وقائمة الاستقصاء لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي تشمل معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات حول متطلبات معايير التقارير المالية الدولية في هذا الشأن، ومقترحات تطويرها بهدف استنباط النتائج الكفيلة بتطوير معايير محاسبية ملائمة لبيئة الأعمال المصرية.

٨- خطة البحث

في إطار مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم الجزء التالي من البحث إلى الأقسام التالية:

القسم الثاني: الأدبيات المحاسبية السابقة

القسم الثالث: ماهية ودوافع تكوين الوحدات ذات الهدف الخاص

القسم الرابع: الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة

القسم الخامس: الدراسة الميدانية واختبار الفروض البحثية

القسم السادس: النتائج والتوصيات والمقترحات لأبحاث مستقبلية

القسم الثاني: الأدبيات المحاسبية السابقة

يوجد ندرة في الدراسات الخاصة بمشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عند دمج الوحدات ذات الهدف الخاص في ضوء المعايير المحاسبية، وسوف يتناول هذا الجزء عرض وتحليل الدراسات السابقة.

١- دراسة (Zhang, 2009)

اختبرت الدراسة الآثار الاقتصادية الناجمة عن إصدار FASB للتفسير رقم (46R) بعنوان "اندماج الوحدات ذات المصالح المتغيرة" الصادر عام ٢٠٠٣ والمعدل في ديسمبر من نفس العام Consolidation of Variable Interest Entities (VIEs) كتفسير للمنشور الأمريكي رقم (51) Accounting Research Bulletin (ARB No. 51) ويلزم التفسير (Fin 46R) الشركات بدمج

المنشآت ذات المصالح المتغيرة حال توافر معايير محددة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أدى تطبيق التفسير (Fin 46R) إلى الحد من تكوين هذه الوحدات، كما حاولت شركات العينة خفض الرافعة المالية واستبدال الديون بحق الملكية مما انعكس إيجابياً على هيكل التمويل.
- حدوث تدني جوهري في التصنيف الائتماني Credit rating في الشركات التي أنشأت وحدات ذات مصالح متغيرة من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية (S&P) منذ تطبيق التفسير، مما يعني توصيل معلومات مفيدة ومؤثرة في قرار التصنيف.
- انخفاض مخاطر المعلومات للشركات التي لم تكون هذه الوحدات، كما يعزز تطبيق التفسير من خاصية التمثيل الصادق في القوائم المالية عند بقاء مخاطر ومنافع الملكية.

٢-دراسة (Soroosh and Zhu, 2009)

- اهتمت الدراسة بتقييم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية للشركات التي طبقت التفسير الأمريكي (Fin 46R)، كما اختبرت آراء معدي القوائم المالية بهذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:
- أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية بعد الدمج غير مفيدة، ولم توضح ما قد تتعرض له الشركة من خسائر مستقبلية محتملة.
 - صعوبة تطبيق التفسير نظراً لأن مشكلة تحديد المستفيد الرئيسي من أنشطة الوحدة مازالت قضية محاسبية عالقة.

٣-دراسة (Subramaniam and Mark, 2010)

تناولت الدراسة أثر تطبيق الشركات الأمريكية للتفسير المعدل (Fin 46) على القوائم المالية، ومدى التغييرات التي أحدثها المعيار في شكل وحجم المخاطر التي تواجهها الشركات باستخدام عائدات السندات Bond yields، وقامت الدراسة أدلة على محدودية تأثير التفسير، واقتصر تطبيقه على المؤسسات المالية وقطاع الطاقة، كما لم تتأثر المخاطر التي تواجهها الشركات، وانتهت الدراسة إلى عدم فاعلية التفسير ككل في الحد من التمويل من خارج الميزانية أو التلاعب في التقارير المالية.

٤-دراسة (Gavin, 2010)

- ناقشت الدراسة أهم المستجدات التي أضافها المعيار الأمريكي رقم ١٦٧ (SFAS-167, 2009) بعنوان "تعديلات للتفسير الصادر عن FASB رقم (46R)" Amendements to FASB Interpretation No. 46R والخاص باندماج الوحدات ذات المصالح المتغيرة، وتركز فيما يلي:
- توسيع نطاق الوحدات التي يشملها المعيار بإضافة العديد من المصالح المتغيرة التي تقوم بها الوحدة.

- التأكيد على الشروط الوصفية بدلاً من الكمية لدمج الوحدات ذات المصالح المتغيرة بالقوائم المالية للمستفيد الرئيسي لتحقيق الشفافية والقابلية لفهم أنشطة هذه الوحدات.
- زيادة متطلبات العرض والإفصاح عن هذه الوحدات داخل قائمة المركز المالي، وبالإيضاحات المتممة.

٥-دراسة (Korgaonkar and Nini, 2010)

- اهتمت الدراسة بمدى استخدام الشركات الأمريكية المسجلة بالبورصة (بخلاف المؤسسات المالية) للتمويل من خارج قائمة المركز المالي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفيدة من أهمها:
- أن ما يقرب من ٥% من شركات العينة أفصحت بالإيضاحات المتممة عن استخدامها لوحدة خاصة بهدف تمويل الحسابات المدينة عام ٢٠٠٦.
- حققت هذه الشركات زيادة غير عادية في أسعار الأسهم بينما لم تتأثر أسعار قرض السندات.
- تتميز الشركات المستخدمة لهذه الوحدات بكبر الحجم وتيسر الحصول على مصادر داخلية وخارجية للتمويل مع ارتفاع مخاطر الائتمان.
- يؤدي استخدام التمويل من خارج الميزانية إلى خفض تكلفة رأس المال وبخاصة للشركات مرتفعة المخاطر والتي لا تعتمد على القروض البنكية.

٦-دراسة (Luo and Warfield, 2012)

- اختبرت الدراسة أثر تطبيق التفسير الأمريكي (Fin 46R) على تحسين المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية لعينة من الشركات المسجلة بمؤشر (S&P) ولديها وحدات ذات أهداف خاصة، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:
- أدى تطبيق المعيار إلى تحسين المحتوى الإخباري للأرباح في الشركات التي يقل استخدامها لهذه الوحدات بهدف التلاعب في التقرير المالي، ولم يؤدي لنفس التحسينات بالنسبة لباقي الشركات.
- اتضحت هذه التأثيرات المتباينة عند استجابة الشركات للتفسير بإعادة هيكلة هذه الوحدات للإبقاء عليها خارج القوائم المالية.

٧-دراسة (Callahan et al., 2012)

- تناولت الدراسة أثر تطبيق التفسير رقم (Fin 46R) على تكلفة رأس المال لعينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٥ باستخدام التحليل المقارن ، وقد انتهت الدراسة إلى حدوث زيادة جوهرية في تكلفة رأس مال الشركات المستفيدة من وحدات ذات مصالح متغيرة بعد تطبيق التفسير، مما يبرز نتيجة هامة مفادها أن تطبيق التفسير قد حد من قدرة الشركات على تكوين هذه الوحدات بهدف التقليل الصوري من تكلفة رأس المال.

٨-دراسة (Abrams, 2012)

تناولت الدراسة أوجه القصور في فهم وإدارة مخاطر الوحدات ذات المصالح المتغيرة، وعلاقتها بعدم تماثل المعلومات، المغالاة في استخدام الرافعة المالية، ومشاكل الإبقاء على المخاطر من خلال عمليات التوريق والنظام البنكي في الظل Shadow banking system^(١) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن ضعف التشريعات المحاسبية الصادرة عن FASB قد ساهم في تكوين وإساءة استخدام هذه الوحدات.
- بالرغم من تأكيد المعيار الأمريكي (167) على الإفصاح عن هذه الوحدات داخل القوائم المالية، إلا أن مستقبلها لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض، مما يتطلب إرساء الهيئات المنظمة للمهنة للمزيد من القواعد التي تمنع استخدامها بصورة انتهازية.

٩-دراسة (Callahan and Spencer, 2012)

- اهتمت الدراسة باختبار الآثار الناجمة عن زيادة متطلبات الإفصاح وفقاً للتفسير الأمريكي (Fin 46R) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وقانون (Sarbanes-Oxley (SOX الصادر عام ٢٠٠٢، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:
- أن الإفصاح عن أقصى خسارة تتعرض لها الشركة نتيجة مشاركتها من وحدات ذات هدف خاص، وفقاً للتفسير الأمريكي، لم يمثل قيمة ملائمة للمستخدمين أو يقدم معلومات جديدة لأسواق المال.
 - أدى تطبيق قانون (SOX) إلى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركات التي أفصحت عن منشآت للتمويل من خارج الميزانية.

١٠- دراسة (Ernst and Young, 2013)

ركزت الدراسة على تقييم المعيار الدولي (IFRS 12) "الإفصاح عن الحقوق في الوحدات الأخرى" Disclosure of Interests in Other Entities، الصادر في مايو ٢٠١١، فيما يتعلق بجزئية متطلبات الإفصاح عن الحقوق في الوحدات المهيكلة غير المندمجة Unconsolidated structured entities، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي لم يقدم إرشادات كافية أو حالات عملية لتوضيح طبيعة ونوعية الإفصاحات المطلوبة عن هذه الوحدات بالقوائم المالية، لذلك فقد قدمت الدراسة مجموعة من الأمثلة لتوضيح الإفصاحات المطلوبة.

^١ ويعني نظام وسطاء الائتمان Credit intermediation الذي يشمل الوحدات والأنشطة التي تعمل خارج النظام البنكي المعتاد

١١ - دراسة (Hughes and Hoy, 2013)

انتقدت الدراسة المعيار الدولي (IFRS 10) بعنوان "القوائم المالية المجمعة" الذي تضمن استخدام اختبار السيطرة لتحديد الشركة المستفيدة لدمج الوحدة المستثمر فيها ، بهدف الحد من استخدام العمليات بصورة انتهازية، وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار لم يحقق هدفه حيث تم تفسير الاختبار بطريقة تسمح بالتوسع في استخدام التمويل من خارج قائمة المركز المالي، بالمقارنة مع المعيار الدولي رقم (٢٧) (IAS 27) "القوائم المالية المجمعة والمستقلة" الصادر عام ٢٠٠٣ (والمعدل عام ٢٠٠٨).

١٢ - دراسة (Ahlawat et al., 2014)

سعت الدراسة لاختبار مدى التغير في استخدام الشركات والبنوك الأمريكية للوحدات ذات الهدف الخاص عقب انهيار كبرى الشركات الأمريكية والأزمة المالية العالمية، وصدور التفسير الأمريكي رقم (46R) والمعيار المعدل له (SFAS 167) لدمج هذه الوحدات، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الانهيارات المالية، ووقوع أزمة الائتمان، وصدور المعايير المحاسبية لم يقيد من حجم استخدام المنشآت لهذه الوحدات كوسيلة فعالة لهيكلة العمليات.

تحليل وتقييم ما توصلت إليه الأدبيات المحاسبية السابقة:

- اقتصرت غالبية الدراسات السابقة على تقييم نتائج تطبيق التفسير الأمريكي رقم (46R)، والمعيار المعدل له (SFAS 167)، نظراً لتميزه بأسبقية الإصدار ، ووجود شبه اتفاق بينهم على أن تطبيق المعيار يؤدي إلى زيادة الشفافية في التقرير المالي ويعزز من خاصية التمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية.
- ندرة الدراسات التي تتناول بالدراسة والتحليل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 10 & 12) بخصوص الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن هذه الوحدات نظراً لحدثها إصدارها عام (٢٠١١)، وسريان تطبيقها منذ عام ٢٠١٣.
- انتقد البعض وجود العديد من الثغرات بالمعايير المحاسبية بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالقوائم المالية لأنها بدلاً من أن تحد من تكوين هذه الوحدات، سمحت بالتوسع في استخدامها مع إعادة هيكلتها لتجنب دمجها.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في المجالات التالية:

- ١- دعم التأصيل النظري لماهية وخلفيات تكوين الوحدات ذات الهدف الخاص ودورها في حدوث الانهيارات والأزمات المالية العالمية.

٢- التعرف على الاتجاهات الحديثة بالفكر المحاسبي فيما يتعلق بالاعتراف والإفصاح عن هذه الوحدات، في محاولة للحد من استخدامها في إدارة الربحية من ناحية، ولتحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من ناحية أخرى.

٣- التعرف على أوجه القصور في المعايير المحاسبية المعاصرة بشأن دمج الوحدات المشتركة والتابعة والإفصاح عنها بهدف تقديم بعض المقترحات لعلاجها.

٤- الوقوف على ما أسفر عنه التطبيق العملي لدمج الوحدات الخاصة وفقاً للمعايير المحاسبية، وأهم المشكلات الناجمة عن ذلك، بهدف تجنب حدوثها في البيئة المصرية.

٥- تحديد نوع نشاط القطاعات الأكثر استخداماً للوحدات ذات الهدف الخاص وهي المؤسسات المالية والاتصالات والتكنولوجيا وقطاع العقارات لارتفاع المخاطر المالية التي تواجهها، بهدف اختيار عينة البحث من معدي القوائم المالية العاملين بهذه القطاعات، ومكاتب المراجعة المرتبطة بها.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

١- تتناول الدراسة الحالية تحليل وتقييم معايير التقارير المالية الدولية التي تتضمن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص، حيث لا يوجد معايير مناظرة لها بالمعايير المحاسبية المصرية، بينما ركزت غالبية الدراسات السابقة على تقييم المعايير والتفسيرات الأمريكية الصادرة بشأن هذه الوحدات.

٢- لم تتطرق أي من الدراسات السابقة لاستعراض أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية في مجال الوحدات ذات الهدف الخاص بهدف الاستفادة منها في تحقيق التوافق Convergence الدولي بين المعايير المحاسبية من جهة، ولتقديم بعض المقترحات حول القضايا الخلافية عند الاعتراف والإفصاح عن هذه الوحدات من ناحية أخرى ، وهو ما سوف تتناوله الدراسة الحالية.

٣- اعتمدت غالبية الدراسات السابقة مثل (Korgaonkar and Nini, 2010 ; Luo and Warfield, 2012 ; Callahan et al., 2012 ; Abrams, 2012)

لعينة من الشركات المسجلة بالبورصة الأمريكية للوقوف على التداعيات المترتبة على تطبيق المعايير الخاصة بدمج الوحدات ذات الهدف الخاص في أسواق المال، بينما تستخدم الدراسة الحالية أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع البيانات واستطلاع اتجاهات معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات حول متطلبات معياري التقارير المالية الدوليين (12 & 10) بشأن دمج الوحدات الخاصة ومقترحات تطويرهما بما يساهم في تطوير معايير محاسبية ملائمة للبيئة المصرية.

القسم الثالث: ماهية ودوافع تكوين الوحدات ذات الهدف الخاص

لقد أولت الهيئات المنظمة للمهنة مؤخراً اهتماماً متزايداً نحو الحد من استخدام منشآت الأعمال للتمويل من خارج قائمة المركز المالي^(١) (Off-Balance Sheet Financing (OBF)، وتمثل الوحدات ذات الهدف الخاص أحد أهم وسائل ذلك التمويل، ولقد تمخض عن هذا الاهتمام إصدار المزيد من التفسيرات والمعايير التي تنادي بدمج هذه الوحدات داخل القوائم المالية المجمعة للشركة الضامنة، وسوف يتضمن هذا الجزء من البحث مفهوم، وأهم خصائص هذه الوحدات، ودوافع استخدامها في أسواق المال.

١/٣ مفهوم وخصائص الوحدات ذات الهدف الخاص

هي الوحدات التي تقوم بإنشائها وحدة اقتصادية (أو أكثر من وحدة) بغرض تنفيذ نشاط أو مجموعة من الأنشطة، ولمدة زمنية محددة، وبدون أن تدمجهم بقوائمها المالية وفقاً للقواعد المحاسبية التي تشترط السيطرة وتجانس النشاط معاً (السقا، ٢٠١٠). وتعرف الشركة المنشئة للوحدة بالكفيلة أو الضامنة، ويسهل الشكل القانوني للوحدة، الذي قد يتخذ شكل شركة أشخاص، شركة ذات مسئولية محدودة، مشروع مشترك، أو شركة مساهمة، من قيامها بتنفيذ الأنشطة الموكلة إليها (McKee et al., 2006).

وقد عرفها التفسير الأمريكي (Fin 46R) بأنها "وحدات قد لا يملك أصحاب حق الملكية حق السيطرة عليها"، وأوضح المعيار أن المصالح المتغيرة تعني "الوسائل التي تقدم من خلالها الدعم المالي للوحدة، وتتيح للمانح منافع متغيرة وفقاً للتغير في القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة" (FASB, Fin 46R, 2003).

بينما عرفها المعيار الدولي (IFRS 12) بأنها وحدات مهيكلة Structured entity تصمم لكي لا تكون حقوق التصويت أو الحقوق المشابهة هي العامل الغالب في تحديد الطرف المسيطر، مثلما تكون حقوق التصويت مرتبطة فقط بالمهام الإدارية، ويتم إدارة الأنشطة الملائمة عن طريق الاتفاقيات التعاقدية Contractual arrangements (IASB, IFRS 12, 2011).

وترى الباحثة أن المعيار لم يحدد نوعية الحقوق المشابهة، أو يقدم أية تفسيرات لتوضيحها، مما يتيح لإدارة الشركة الضامنة الاجتهاد و حرية الاختيار عند تحديد هذه الحقوق، ويؤدي إلى اختلاف الممارسات الفعلية حول تحديد الوحدات المهيكلة.

وتتفرد الوحدات ذات الهدف الخاص بوحدة أو أكثر من السمات التي تميزها عن غيرها من المنشآت، كما يبرزها جدول رقم (١):

^١ عرفه (Lander and Auger, 2008) بأنه قيام المنشأة بإقتراض الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها مع تجنب إظهار الالتزام بالقوائم المالية

جدول رقم (١)

أهم سمات الوحدات ذات الهدف الخاص

المفهوم	الخاصية
بمعنى استخدام أصول الوحدة لضمان الديون secured debts المصدرة، التي تحولها إليها الضامنة بعملية بيع متكاملة الأركان، كما قد يتضمن عقد المديونية تنازل waive المقرضين عن حق إجبار الوحدة على إشهار إفلاسها (Aprada, 2012)	مستبعدة الإفلاس Bankruptcy-remote
يقل حجم الأموال المستثمرة كحق الملكية في الوحدة (عن ١٠%) وفقاً للمعايير المحاسبية، والملوكة لفئة بخلاف الضامنة، كما تتميز الوحدة بقدرتها على توليد الرافعة Leverage وعدم إظهارها بالتقارير المالية للضامنة (Matoussi and Kolsi, 2006)	ضئيلة الرسملة Thinly capitalized
يفتقد المساهمين في الوحدة لحق التأثير الهام Significant influence للسيطرة على أنشطتها، ولا يتحملون الخسائر، ولا يحصلون على العوائد المتبقية Residual returns نتيجة العمليات حيث تتبع الوحدة من حيث الجوهر للمستفيد الرئيسي (Ewelt-Knauer, 2012)	مستقلة ظاهرياً Independent in Form
تمارس الوحدة أنشطة محددة من أهمها عمليات التوريق لنقل الأصول المالية من الضامنة إليها والمحاسبة عنها كعملية بيع، وأنشطة البحوث والتطوير وعمليات التأجير الاصطناعي (Callahan et al., 2013)	مقيدة الأنشطة Restricted activities
أشارت دراسات Soroosh and Ciesielski, 2004 ; Gorton and Souleles, 2005 إلى عدم وجود إدارة مستقلة أو عاملين في بعض هذه الوحدات، حيث يقوم وسيط Trustee بالوظيفة الإدارية من خلال اتباع القواعد المحددة سلفاً من الضامنة.	الإدارة والعاملين Management & employees

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح للباحثة من الجدول السابق أن تكوين الوحدات ذات الهدف الخاص قد يستهدف توفير سيولة للشركة الضامنة، إخفاء التزاماتها، تجنب بعض الأعباء الضريبية، بالإضافة إلى تقديم حوافز ومكافآت للإدارة على حساب تعظيم ثروة المساهمين، كما قد يستفيد من تكوينها عدة شركات ذات اهتمامات (حقوق) مشتركة.

٢/٣ دوافع ظهور وتطور الوحدات ذات الهدف الخاص

يرجع نشأة هذه الوحدات إلى السبعينيات لتمويل مجموعة محددة من القروض البنكية، ثم انتشرت خلال التسعينيات لتوريق تشكيلة من الأصول المالية وتقديم تسهيلات لإتمام عمليات تأجير الأصول، حتى أصبحت جزءاً أساسياً من النظام المالي مع بداية الألفية الثالثة بتقديم الهيكل الأساسي للقروض العقارية

(Mortgage lending, ثم أكدت بعض الدراسات -Ewelt; Barth and Landsman, 2010 ; Knauer, 2012) بأنها من المسببات الرئيسية لوقوع الأزمة المالية العالمية.

ويوجد العديد من الدوافع التي تحفز الإدارة على تكوين هذه الوحدات التابعة، بهدف الإبقاء على بعض عناصر الأصول والخصوم خارج القوائم المالية، ومن أهمها الدوافع الاقتصادية، ودوافع التقرير المالي.

أولاً: الدوافع الاقتصادية

تنشأ الوحدات ذات الهدف الخاص لتوفير مصادر تمويل إضافية للشركة الأم مع خفض تكلفة رأس المال وتجنب الاعتراف بالالتزامات داخل القوائم المالية مما يرفع من التصنيف الائتماني للضامنة (Callahan et al., 2013)، وأضافت دراسات (مصطفى، ٢٠٠٩) (Ayotte and Gaon, 2010) أن فصل الدائنين للوحدة التابعة^(١) عن الشركة الضامنة يحد من قدرتهم على مصادرة expropriation ممتلكات الشركة، مما يخفض من التكاليف في حالة الإفلاس^(٢).

كما تقوم الوحدة التابعة بتوليد تدفقات نقدية للشركة الأم عن طريق شراء الأصول المالية والحسابات المدينة مع حق الرجوع Recourse، والتي تقوم بتمويلها جزئياً عن طريق القروض وبدون حق الرجوع^(٣)، وجزئياً من المطالبة بالفوائد المتبقية لدى الشركة المنشئة، بالإضافة إلى إصدار الأوراق المالية والأوراق التجارية المغطاة بالأصول Asset-backed securities (Korgaonkar, and Nini, 2010)، كما تستفيد الشركة الضامنة من بعض المزايا والوفورات الضريبية (السقا، ٢٠١٠).

ويضيف البعض (Feng et al., 2009 ; Ewelt-Knauer, 2012) منافع اقتصادية أخرى للوحدات ذات الهدف الخاص مثل تنوع محفظة القروض ، وبالتالي خفض المخاطر (بتكوين عدة وحدات خاصة) بدلاً من تقديمها لشركة واحدة، وتوفير مأوى للأصول الثابتة في حالة عقود الإيجار.

ثانياً: دوافع التقرير المالي

يساعد استبعاد الشركة الضامنة لبعض عناصر الأصول والخصوم من قائمة المركز المالي على تحسين مؤشرات الأداء المالي، مما يساعد على المحافظة على عقود المديونية التي تشترط حداً أقصى

^١ نظراً لوجود حماية قانونية لأصول الوحدة التابعة ضد الإجراءات القضائية Proceedings إذا أعلنت الضامنة الإفلاس.

^٢ تعتمد الشركات والمؤسسات التي تواجه مخاطر مرتفعة بكثافة على إنشاء هذه الوحدات لتجنب مخاطر الائتمان مثل المؤسسات المالية والشركات عالية التكنولوجيا.

^٣ قدمت دراسة (Higgins et al., 2009) بعض الأدلة على مدى حساسية المقرضين للوحدة لمخاطر الائتمان الخاصة بالشركة الأم، مما يستدعي إضافة ضمنية لحق الرجوع الجزئي.

لمعدل الديون إلى حق الملكية، ويسهل من حصولها على مصادر جديدة للتمويل مستقبلاً نظراً لانخفاض الرافعة المالية، كما يرتفع معدل العائد على الأصول ونسب السيولة (McKee et al., 2006)

هذا وتستفيد الشركة الأم جراء عدم دمج الوحدة ذات الهدف الخاص^(١) بالعديد من المنافع نتيجة التلاعب بالتقرير المالي تتركز في إخفاء الالتزامات وإدارة أرباحها، حيث أشارت دراسة (Feng et al., 2009) إلى تميز هذه الوحدات كأحد مداخل إدارة الربحية بما يلي:

- تتضمن هياكل معقدة ومتشابكة بين العديد من الفئات بما يسمح بالاعتراف بالأرباح والخسائر أو تأجيلها حتى نهاية الفترة المحاسبية.
- تستطيع الوحدة التابعة الحصول على قروض مضمونة مما يولد تدفقات نقدية خاضعة لسيطرة الشركة الكفيلة.
- يؤدي بيع الأصول إلى الوحدة التابعة إلى تعجيل الاعتراف بالأرباح غير المحققة.
- وأضافت دراسة (Matoussi and Kolsi, 2006) أن إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية Discretionary accruals عادة ما يقع في نهاية السنة المالية، وقبل الإعلان عن رقم الربح المحاسبي، بينما تستخدم الوحدات ذات الهدف الخاص للتلاعب في الأنشطة على مدار العام، وبهدف التأثير على كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

في ضوء ما سبق تخلص الباحثة إلى ما يلي:

- تمثل منافع التمويل التي تتلقاها الشركة الضامنة من التابعة منافع اقتصادية صورية تمكنها إما من إخفاء التزاماتها، أو من التحكم في مقدار الديون الظاهرة بالقوائم المالية.
- تنتهج الشركة الأم بعض الممارسات الضارة لإدارة الربحية من خلال التحكم في قيمة وتوقيت الاعتراف بالأرباح نتيجة معاملات مع الوحدة التابعة بغرض تحسين التقرير المالي، وبدون علم المستثمرين.
- أدت المرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية بعدم دمج هذه الوحدات بالقوائم المالية المجمعة إلى إساءة استخدامها وإنتاج تقارير مالية مضللة تؤدي في النهاية إلى خفض قيمة المنشأة.
- وقد أدت الانهيارات المالية المتتالية -التي كان من أبرزها سقوط شركة إنرون للطاقة ووقوع الأزمة المالية العالمية، وظهور الوحدات ذات الهدف الخاص كأحد أهم مسبباتها- إلى تضامن جهود كل من FASB & IASB لإصدار المعايير المحاسبية التي تتادي بالاعتراف والإفصاح عن هذه الوحدات

^١ لم تشترط المعايير المحاسبية قبل إصدار التفسير الأمريكي (46R) عام ٢٠٠٣ دمج الوحدات ذات الهدف الخاص في القوائم المالية للضامنة طالما لم نقل حقوق المستثمرين الخارجين عن (٣%) من إجمالي الأموال المستثمرة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (١٠%) عقب صدور التفسير.

ودمجها بالقوائم المالية للشركة الأم لزيادة الشفافية والإفصاح بالتقرير المالي وهو ما سوف تناقشه الباحثة في الجزء التالي من البحث.

القسم الرابع: الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة

أدى قصور المعايير المحاسبية في احتواء العمليات المعقدة للوحدات ذات المصالح المتغيرة بالقوائم المالية المجمعة، بسبب فقدان الشركة المنشئة لها لحق السيطرة القانونية (امتلاكها لنسبة تزيد عن ٥٠% من حقوق التصويت)، إلى مسارعة الهيئات المهنية الدولية إلى إصدار التفسيرات والمعايير المحاسبية لمعالجة مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن تلك الوحدات، والمناداة بدمجها بالقوائم المالية للشركة المستفيدة، بهدف الحد من التمويل من خارج الميزانية وزيادة الشفافية والإفصاح في التقرير المالي، وسوف تتناول الباحثة أهم المعالجات المحاسبية التي وردت بالتفسيرات والمعايير المحاسبية المعاصرة بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالقوائم المالية للمستفيد الرئيسي في هذا القسم من البحث.

١/٤ شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة

اتفقت المنظمات المهنية، المنوط بها إصدار المعايير المحاسبية، على توصيف الشروط التي يجب توافر واحدٍ أو أكثر منها لاعتبار الوحدة ذات هدف خاص، وذلك من خلال التفسير الأمريكي (Fin 46R) والمعيار الدولي (IFRS 12) كما يلي (IASB, IFRS 12, 2003 ; FASB, Fin46R, 2003) :2011)

- ١- عدم كفاية استثمارات حق الملكية المعرضة للخطر Investment at risk^(١) لتمويل أنشطة الوحدة بدون دعم مالي إضافي من أطراف أخرى (مثل قيام المستفيدة بتقديم الأصول أو ضمان القروض).
- ٢- عدم حصول أصحاب حق الملكية على الحقوق والالتزامات المعتادة للمساهمين (بمعنى حقوق التصويت، الالتزام باستيعاب الخسائر أو الحصول على العوائد المتبقية).
- ٣- عدم تناسب حقوق التصويت لبعض المستثمرين مع التزاماتهم بتحمل الخسائر أو الحصول على العوائد المتوقعة للوحدة أو كليهما، كما يتم إدارة وتوجيه أنشطة الوحدة لصالح مستثمر رئيسي يمتلك حقوق تصويت محدودة.

^١ تمثل استثمارات حق الملكية في الوحدات التابعة حقوقاً متغيرة إلى المدى الذي يجعلها معرضة للخطر (Soroosh and Ciesielski, 2004).

كما أضاف المعيار (167) بعض الشروط الإضافية لتلخص فيما يلي: (FASB, SFAS 167, 2009)

- إذا قلت الأموال المستثمرة كحق ملكية عن (١٠%) من إجمالي قيمة الأصول المملوكة للوحدة مقاسة بالقيمة العادلة.
- إدخال الوحدات المشروطة^(١) Qualified SPEs ضمن نطاق الوحدات التابعة، حيث حذف المعيار (166) بعنوان "المحاسبة على تحويل الأصول المالية" استثناء هذه الوحدات من الاندماج، بسبب مجالها (FASB, SFAS 166, 2009).
- عدم امتلاك المستثمرين في حق الملكية للقوة أو السلطة Power لتوجيه أنشطة الوحدة التي تؤثر بصورة جوهرية على الأداء الاقتصادي لها.
- تعد عملية إعادة هيكلة الديون المتعثرة (TDRs) Troubled Debt Restructurings من الأحداث الهامة التي تستدعي إعادة النظر لاختبار مدى اعتبار الوحدة ذات هدف خاص والشركة الأم (القائمة بالهيكلة) كمستفيد رئيسي.

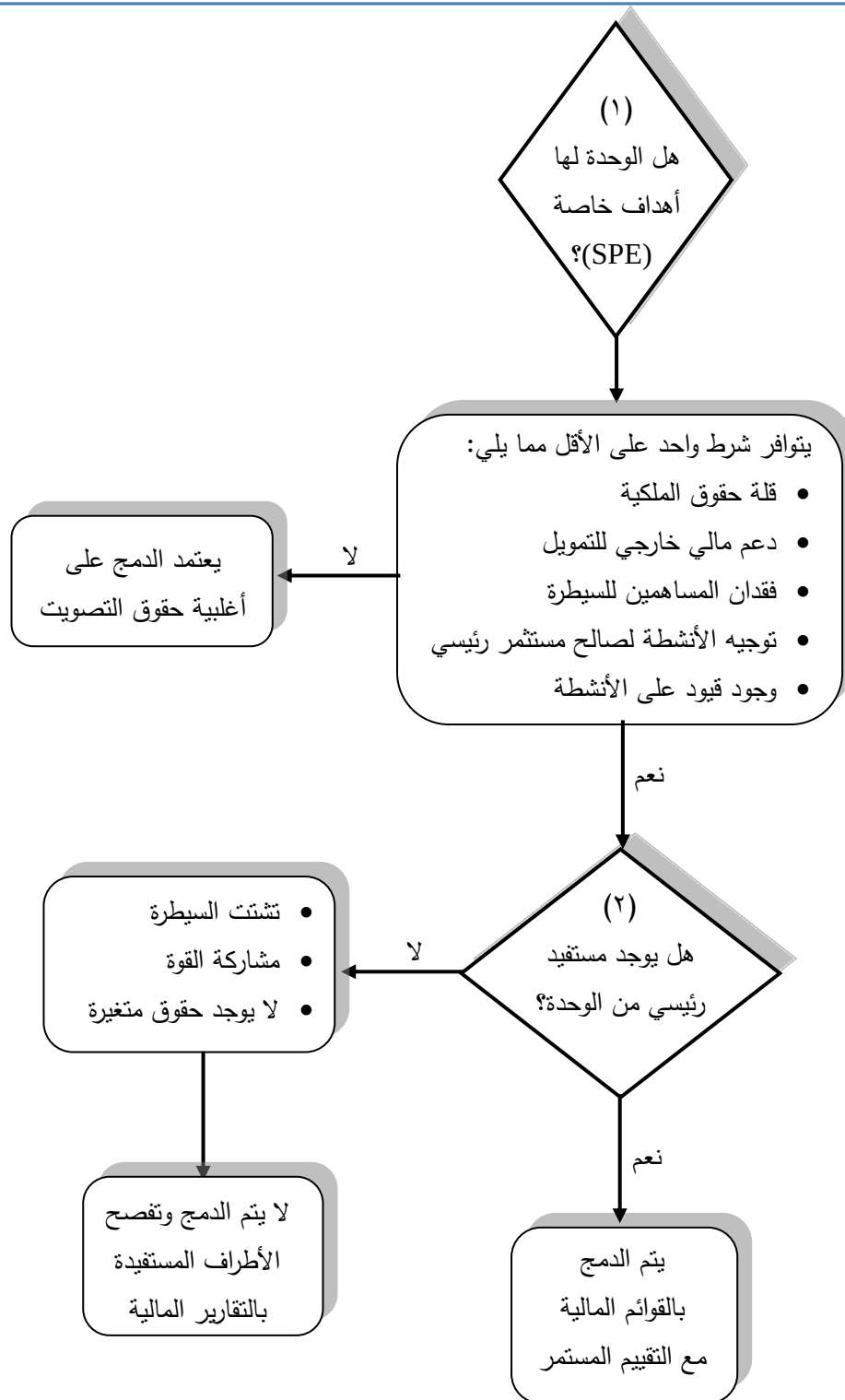
أما المعيار الدولي (IFRS 12) فقد استبدل مفهوم الوحدة ذات الهدف الخاص وفقاً للتفسير (SIC-12) بمصطلح الوحدة المهيكلية، وأضاف المعيار شروطاً إضافية لتعريف الوحدة كما يلي:

- وجود قيود على الأنشطة التي تمارسها الوحدة.
- أن يكون للوحدة هدف ضيق ومحدد بدقة، مثل ممارسة أنشطة البحوث والتطوير، عمليات الإيجار، توفير مصادر لتمويل شركة أخرى، أو لتقديم فرص استثمارية للمستثمرين وتحويل مخاطر ومكاسب أصول الوحدة إليهم.

هذا ولم يرد إشارة صريحة بالمعيار المصري (١٧) بعنوان "القوائم المالية المجمعة والمستقلة" والمتوافق مع المعيار الدولي رقم (٢٧) بشأن شروط الاعتراف بالوحدة ذات الهدف الخاص، بينما أكد المعيار رقم (١٥) بعنوان "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" بالفقرة (٥-٧) على أهمية التحقق من تضمين القوائم المالية للإفصاحات المؤثرة على المركز المالي والأرباح والخسائر نتيجة وجود معاملات مع أطراف ذوي علاقة مثل: وجود نصيب أو سيطرة للشركة تنتج عنها التأثير الهام على منشأة أخرى. وقد عرف المعيار في نص الفقرة (٩) السيطرة بالقدرة على توجيه السياسات المالية والتشغيلية للوحدة، والحصول على مزايا ومنافع من الأنشطة (مثلما تقوم الوحدة ببيع بضائع للشركة القابضة ولا تسمح بمثل هذه المعاملات مع شركات أخرى).

ويلخص شكل رقم (١) شروط دمج الوحدة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 12).

^١ وهي تلك الوحدات التي يقتصر نشاطها على تحويل الأصول المالية، ولا يمكن دمجها مع الشركة المحولة أو أي طرف آخر لا يملك حق حلها منفرداً (Filomia-Aktas, 2009) unilateral right.



شكل رقم (١)

شروط دمج الوحدة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 12)

المصدر: إعداد الباحثة

وتخلص الباحثة من العرض السابق إلى ما يلي:

- تركز شروط الاعتراف بالوحدة في مجملها إلى افتقار مستثمري حق الملكية للسيطرة الاقتصادية على أنشطة الوحدة واستيعاب الخسائر أو الحصول على المكاسب المتولدة عن الوحدة.
- أضافت المعايير المحاسبية المعاصرة بعض التعديلات في شروط الاعتراف المحاسبي بغية توسيع رقعة الوحدات التابعة تمهيداً لدمجها بالقوائم المالية للشركة المستفيدة.

وتقترح الباحثة بعض التعديلات فيما يخص قضية الاعتراف بالوحدة، وفقاً لمعيار التقارير المالية

الدولي (IFRS 12) فيما يلي:

- ١- أن يعتمد تمويل الوحدة بصفة أساسية على الأموال المقترضة مما يزيد من مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى.

٢- يجب أن يفنقر المساهمون للقدرة على توجيه الأنشطة المؤثرة على الأداء الإقتصادي للوحدة.

٢/٤ مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة بالقوائم المالية

إذا توافرت شروط الاعتراف بالوحدة ذات الهدف الخاص، فإنه يجب استبعاد نموذج حقوق التصويت عند تحديد الشركة الضامنة أو المستفيد الرئيسي (Primary Beneficiary (PB الذي يجب عليه دمج أصول وخصوم الوحدة ونتائج عملياتها بالقوائم المالية باستخدام النماذج الواردة بالمعايير المحاسبية، حيث أشار كل من التفسير الأمريكي (46R)، والتفسير الدولي (SIC-12) بعنوان "دمج الوحدات ذات الهدف الخاص" الصادر عام ١٩٩٨، للمستفيد الرئيسي بأنه الشركة ذات المصالح المتغيرة التي تملك السيطرة الاقتصادية على أنشطة الوحدة.

ويمكن عرض أهم قواعد نموذج المخاطر والمكاسب Risk and Reward model عند تقييم المستفيد الرئيسي للوحدة فيما يلي:

- ١- يستخدم المدخل الكمي Quantitative approach لتحديد المستفيد الرئيسي، وهو الطرف الذي يستحوذ على غالبية الخسائر المتوقعة أو غالبية المكاسب المتوقعة من الوحدة.

وقد أوضح (Holzmann and Ramnath, 2012) أن قياس الخسائر والمكاسب المتوقعة يتم وفقاً للتغيرات بالزيادة أو بالنقصان في القيمة العادلة لصافي أصول الوحدة.

- ٢- يتم تقييم الضامنة كمستفيد رئيسي عند الارتباط الأولي لمساهمتها في أنشطة الوحدة ذات الهدف الخاص، أو عند وقوع أحداث معينة فقط، وتظل كذلك حتى نهاية عمر الوحدة حتى لو فقدت الضامنة سيطرتها أو قدرتها على توجيه الأنشطة الرئيسية المؤثرة على الأداء الإقتصادي للوحدة.

٣- عند وجود عدة أطراف مستفيدة من الوحدة، فإنه يجب أن يقيم كل طرف الخسائر والمكاسب المتوقعة ويقارنها بالقيمة الإجمالية لتحديد المستفيد الرئيسي، ويعتبر الطرف الذي يستحوذ على غالبية الخسائر أو المكاسب المتوقعة هو الشركة الدامجة للوحدة.

وتنتقد الباحثة النموذج السابق حيث أنه يستند إلى معلومات كمية تعتمد على معلومات مستقبلية تخضع للتقديرات والأحكام الشخصية، كما أنه لا يتطلب إعادة تقييم حقوق الضامنة والأطراف الأخرى المرتبطة بالوحدة التابعة بصفة دورية، بالإضافة إلى صعوبة إجراء المقارنات بين خسائر ومكاسب جميع الأطراف المستفيدة من الوحدة لتحديد المستفيد الرئيسي، وعدم وضوح المعالجات الخاصة بتقييم حقوق الأقلية والإفصاح عنها.

وقد كشفت الأزمة المالية عن عدم فاعلية التفسيرات والإرشادات المحاسبية لتقييم ودمج الوحدات التابعة، مما أدى إلى تحول محوري في المعايير المحاسبية لدمج المشروعات المشتركة، حيث بذلت المنظمات الدولية مثل IASB and FASB المزيد من الجهود المشتركة للتوصل إلى معايير متقاربة بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص والإفصاح عنها، بحيث تعتمد على المبادئ وليس القواعد، ويهدف زيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن الحقوق في هذه الوحدات وفي التوقيت المناسب (Colabella et al., 2010).

هذا وقد صدر معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) لمعالجة اختلاف الممارسات الحالية للمحاسبة عن عمليات الاندماج عند تطبيق المعيار الدولي (IAS 27) والتفسير الدولي (SIC-12) وليلحل محلها (يدمجها في معيار واحد)، كما تضمن المعيار الأمريكي (FAS 167) قواعد متقاربة لتعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة التابعة، وتحتوي ما يلي:

أ- التوجه نحو المدخل النوعي Qualitative approach الذي يعتمد على إجراء اختبار السيطرة Control test لجميع الأطراف ذات المصالح المتغيرة في الوحدة لتحديد الطرف الذي يملك كل من السلطة والاستحواذ على المنافع، ليمثل المستفيد الرئيسي، والذي يتوافر فيه المؤشران التاليان:

- مؤشر القوة Power indicator أو السلطة، من خلال حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة، لتوجيه الأنشطة ذات التأثير الهام على الأداء الاقتصادي للوحدة ذات الهدف الخاص.
- مؤشر العائد Return indicator ويعني التعرض أو الحق في استيعاب الخسائر أو تحصيل العائدات التي من المحتمل أن تكون هامة أو جوهرية للوحدة.

ب- حق الاستبعاد Kick-out right ويعني أن تحصل إحدى المنشآت أو الأطراف ذوي العلاقة على حق استبعاد أحد الفئات المشاركة بالوحدة التابعة بصفة منفردة (مثل استبعاد الإدارة)، وكذلك حق المشاركة Participating right (مثل تعيين الإدارة وتحديد مكافآتها)، وحق الوقاية Protective

right مثل حق الامتياز أو حق الفيتو (Hughes and Hoy, 2013). ويستخدم حق الاستبعاد وحق المشاركة كتعويض في حالة عدم توافر أحد شروط معيار السيطرة لتحديد المستفيد الرئيسي.

كما اتفقت المعايير المحاسبية على الاستمرارية في إعادة تقييم الضامنة لمدى سيطرتها على الوحدة التابعة للتأكد من كونها المستفيد الرئيسي، وذلك حال فقدان معيار أو أكثر من معايير السيطرة كانعكاس لحدوث تغير في الحقائق أو الظروف المحيطة، مثل ظهور طرف مستفيد يتحكم في الأنشطة ذات التأثير الهام على الأداء الاقتصادي للوحدة (فمثلاً قد يقوم طرف بإقراض وحدة تمر بمرحلة إعادة هيكلة الديون المتعثرة).

وترى الباحثة إجراء هذا التقييم بصفة مستمرة وبمعرفة الإدارة العليا بالمنشآت المستفيدة ومراجعي الحسابات حيث أن منافع إجراء هذا الاختبار تفوق تكاليفه.

وقد أثر تطبيق المعيار (167) على شركات الخدمات المالية الأمريكية والمؤسسات المماثلة، حيث تطلب أن تتم المحاسبة عن عمليات تحويل الحسابات المدينة إلى الوحدات الخاصة على أساس اقتراض مضمون وليس عمليات بيع (Reinstein et al., 2012).

أما معيار التقارير المالية الدولي (10) فقد انفرد بإضافة مؤشر ثالثٍ لتحقيق معيار السيطرة ويحوي مدى قدرة المستثمر الرئيسي على استخدام السلطة للتأثير على قيمة العائدات المتغيرة للوحدة التابعة، وأكد المعيار على أهمية تحقيق الشروط الثلاثة مجتمعة لدمج الوحدة بالقوائم المالية للشركة الأم، وفي حالة مشاركة طرفان أو أكثر في السيطرة على الوحدة المستثمر فيها، فقد أشار المعيار إلى قيام كل طرف بالمحاسبة عن الحقوق التابعة وفقاً للمعيار الدولي المناسب، مثل (IFRS 11) الاتفاقيات المشتركة Joint arrangements و (IAS 28) الاستثمارات في شركات شقيقة ومشتركة، و (IFRS 9) الأدوات المالية.

وتؤيد الباحثة الشرط الذي أضافه المعيار (10) حيث تتضاءل قيمة السلطة أو القوة للضامنة إذا لم تستخدمها للتأثير أو الاستحواذ على عائدات الوحدة.

هذا وتمثل قضية قيام وسيط Agent بإدارة الوحدة لتجنب دمجها، مشكلة عالقة عند تحديد الضامنة. ويعرف الوسيط بالطرف الذي يعمل بالنيابة عن ولصالح المستفيد الرئيسي، حيث يتلقى منه التعليمات والأوامر ويقوم بتنفيذها عند إدارة الوحدة ويمثل حلقة الوصل بين القوة والسيطرة (IFRS 10, 2011). حيث تطرق المعيار إلى قيام الشركة محل التقرير بتقييم دورها كمستفيد رئيسي في حالة وجود وكيل لإدارة الوحدة، استناداً إلى وجود حقوق لباقي الأطراف المشاركة بالوحدة، ومدى تقاضي متخذي القرارات لمكافآت وتعويضات وفقاً لاتفاقيات تعاقدية، بالإضافة إلى مدى تعرضهم للتغير في العائدات.

في ضوء ما سبق تستنتج الباحثة عدم وجود مستفيد رئيسي لدمج الوحدة في حالة تشتت السيطرة على غالبية الأنشطة ذات التأثير الهام بين المستفيدين، أو مشاركتهم بنسب متساوية في معيار السلطة (القوة) على توجيه أداء الوحدة، أو عدم حصول الضامنة على منافع متغيرة، كما ترى الباحثة عدم وجود فروق جوهرية بين المعايير المحاسبية حول شروط اختيار المستفيد الرئيسي من أنشطة الوحدة التابعة، كما أن المعايير قد عُنيت بتحقيق شفافية العرض والإفصاح في المعلومات المحاسبية بشأن الوحدات ذات الهدف الخاص، من خلال التوجه نحو المنهج النوعي للحد من التعقيدات في المنهج الكمي، إلا أن تحديد الضامنة مازال يكتنفه بعض الغموض، ويستدعي بذل المزيد من الاجتهاد والتقدير المهني من قبل معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات.

وتعرض الباحثة بعض المقترحات لتعديل معيار التقارير المالية الدولي (10) حول قضية تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة فيما يلي:

- ١- أن يعتمد تقييم المستفيد الرئيسي على مزيج من المدخل النوعي والكمي (المدخل المختلط) على أن:
 - أ- يتم الإبقاء على المدخل النوعي الذي يشترط توافر السلطة لتوجيه الأنشطة المؤثرة على الأداء الاقتصادي للوحدة، مع إضافة توصيف للنفوذ المؤثر على هذه الأنشطة كما يلي:
 - تحليل نوعية الأنشطة الرئيسية التي تمارسها الوحدة مثل إدارة الأصول المالية وبيع وإيجار الأصول الثابتة.
 - دراسة علاقات الارتباط بين الوحدة والأطراف المستفيدة مع تقييم الحقوق السلبية^(١) Passive interest، والتركيز على جوهر العلاقة وليس شكلها القانوني (استرشدت الباحثة بالمعيار المصري رقم ١٥).
 - يعتبر المستفيد الرئيسي هو من يملك السلطة على توجيه الأنشطة الرئيسية التي تولد غالبية عائدات وتدفقات الوحدة.

ب- أما المدخل الكمي فيعتمد على حصول المستفيد الرئيسي على النسبة الأكبر من إجمالي خسائر أو عائدات الوحدة مقارنة بباقي الأطراف المشاركة بالوحدة، مع حذف عبارة "العائدات التي يحتمل أن تكون هامة للوحدة" حيث سوف تفتح المجال للإدارة نحو ممارسات إدارة الربحية لتجنب دمج الوحدة، واستبدالها "بالحق في الحصول على النسبة أو النصيب الأكبر من عائدات الوحدة".

٢- إعادة تقييم مدى استمرارية الضامنة كمستفيد رئيسي سنوياً في تاريخ إعداد القوائم المالية أو عند وقوع أحداث جوهرية تؤثر على معيار السيطرة (السلطة والعائد)، مثل فقدان سيطرة الضامنة، عدم حصولها

^١ مثل وجود علاقة خاصة للضامنة مع المديرين التنفيذيين للوحدة، أو تداخل فيما بين أنشطة المستثمر والشركة المستثمر فيها، بما يؤثر على الخسائر والمكاسب المحتملة للوحدة (Filomia Aktas, 2009).

على غالبية عائدات الوحدة، أو فقدانها للقدرة على استخدام السلطة للتأثير على العائد، وهنا يجب عدم دمج الوحدة بالقوائم المالية مع الاعتراف بالخسائر أو الأرباح في نفس التوقيت، وعلى الشركات المستفيدة الأخرى تقييم مدى سيطرتها على الوحدة إذا حصلت على حقوق إضافية فيها، بهدف توفير معلومات ملائمة وفي التوقيت المناسب للمستخدمين.

٣- إضافة بعض الشروط للتمييز بين المستفيد الرئيسي والوكيل مثل: اعتبار متخذي القرارات بالوحدة وسيط عن المستفيد الرئيسي إذا حصلوا على عوائد إيجابية ولم يتحملوا الخسائر، وعدم حدوث تغير في العوائد نتيجة وجود حقوق بالوحدة، بالإضافة إلى وجود طرف ذي نفوذ مؤثر على الأنشطة الجوهرية للوحدة (استرشدت الباحثة بالمعيار المصري (١٥) بعنوان "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" في هذه الجزئية).

٤- تشكيل لجنة من الإدارة العليا وأعضاء لجنة المراجعة للتحقق من توافر (أو عدم توافر) معيار السيطرة (القوة والعائد) في الضامنة، كما يعتمد عليها مراقب الحسابات لزيادة مصداقيتها.

وتنوه الباحثة بعدم إصدار معايير محاسبة مصرية مناظرة لمعاري التقارير المالية الدوليين (IFRS 10 & 12) نظراً لحدثة إصدارهما عام ٢٠١١، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣/٤ متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلية المندمجة وغير المندمجة:

تضمنت المعايير المحاسبية العديد من مجالات الإفصاح الخاصة بالوحدات ذات الهدف الخاص - وردت بمسمى الوحدات المهيكلية بمعايير التقارير المالية الدولية- داخل القوائم المالية للشركة الدامجة، وبالإيضاحات المتممة لكل من الضامنة وباقي الشركات المستفيدة، بهدف زيادة رقعة الشفافية عما تتعرض له الوحدة محل التقرير من مخاطر نتيجة ارتباطها بهذه الوحدات.

وتوضح الباحثة إلى أنه قد يتوافر معيار السيطرة في الضامنة بالنسبة لوحدة (أو أكثر) تابعة فتصبح هي المستفيد الرئيسي، بينما تملك حقوقاً متغيرة في وحدات تابعة أخرى فتكون مستفيد ثانوي، وتفصح عن هذه الوحدات المهيكلية بالإيضاحات المتممة دون أن تقوم بدمجهم بالقوائم المالية.

هذا وبينما خصصت معايير التقارير المالية الدولية معياراً مستقلاً (IFRS 12) للإفصاح عن الحقوق في الوحدات الأخرى، وردت متطلبات العرض والإفصاح عن هذه الوحدات ضمن المعيار الأمريكي (167)، وقد اتفق المعياران حول أهم الإفصاحات المرتبطة بالوحدات المهيكلية المندمجة بقائمة المركز المالي المجمعة للمستفيد الرئيسي والتي تشمل ما يلي :

- أصول الوحدة المندمجة المخصصة لسداد التزاماتها فقط.
- التزامات الوحدة المندمجة التي لا يملك المقرضون (أو حملة الحقوق المستفيدة Beneficial interest holders) حق الرجوع على المستفيد الرئيسي.

وترى الباحثة أن المعايير قد استهدفت توصيل معلومات نافعة للمستخدمين حول القيود المفروضة على سيولة المصادر المتاحة لسداد التزامات محددة للوحدة المندمجة، وكذلك عدم إتاحة ممتلكات الضامنة أمام مقرضي الوحدة التابعة.

هذا ولم تحدد المعايير نموذج الإفصاح عن العناصر الخاصة بالمندمجة، حيث قد تعرض جميع بنود الأصول والالتزامات المقيدة للوحدة المندمجة بشكل منفصل Separate line بالقوائم المجمعة، أو بين قوسين بجوار نفس العنصر بالميزانية (مثل عرض قيمة النقدية المقيدة)، أو كجزء من القوائم المالية المجمعة. كما أضافت المعايير بعض الإفصاحات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للمستفيد الرئيسي وهي:

- مدى تأثير الحقوق المتغيرة في وحدات أخرى على المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للضامنة (مثل حدوث تغير في النسب المالية التي تمثل جزءاً من عقود المديونية).
- طبيعة القيود المفروضة على أصول الوحدة، وعلى الوفاء بالتزاماتها كما تظهر بالقوائم المالية للدائمة.

كما أفرز المعياران مجموعة إفصاحات شاملة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية بخصوص الوحدات المهيكلية المندمجة وغير المندمجة، (بمعنى أنها إفصاحات مشتركة لكل من المستفيد الرئيسي وباقي المستفيدين)، وتشمل ما يلي:

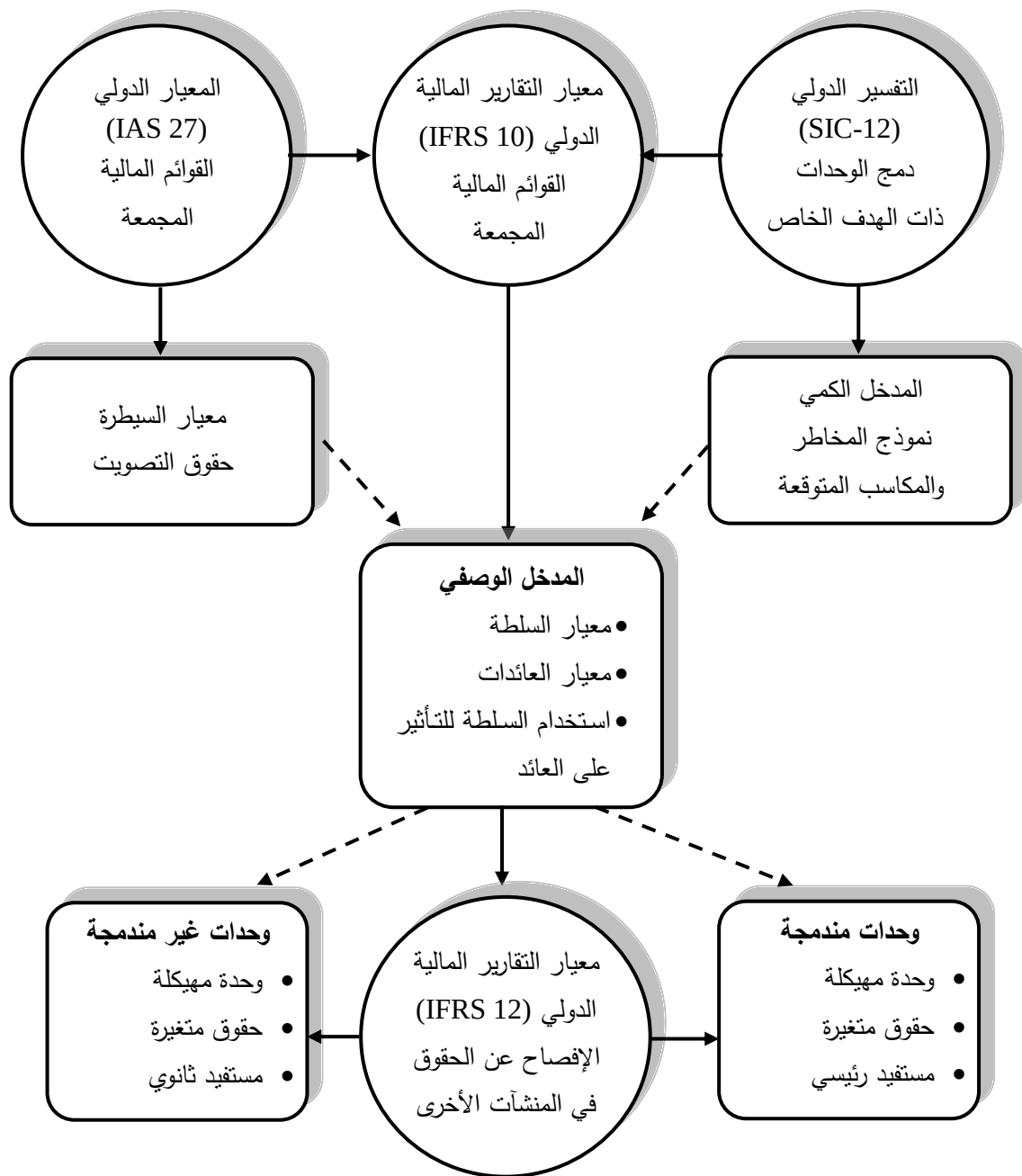
- ١- الافتراضات والتقديرية الجوهرية المستخدمة لتقرير دمج الوحدة المهيكلية (للمستفيد الرئيسي)، أو الاكتفاء بالإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة بها (لباقي المستفيدين).
- ٢- معلومات كمية ووصفية عن طبيعة الارتباط مع التابعة مثل طبيعة النشاط، الهدف، الأنشطة الرئيسية وحجم الوحدة.
- ٣- توصيف لنوع وحجم ما يستجد من دعم مالي أو غير مالي تقدمه الشركة المستفيدة بصورة ضمنية أو صريحة للوحدة التابعة.
- ٤- طبيعة ومدى التغير في المخاطر التي تتعرض لها الشركة نتيجة ارتباطها بحقوق في وحدات أخرى (مثل الضمانات، وترتيبات السيولة والتصنيف الائتماني).

أما فيما يتعلق بالوحدات المهيكلية غير المندمجة فإنه يجب الإفصاح عن القيمة التي تعد أفضل تمثيل للحد الأقصى للخسائر التي تتعرض لها الشركة المستفيدة Maximum exposure to loss جراء حقوقها بالوحدات المهيكلية، وطريقة تحديدها، أو تفصح عن أسباب عدم نشرها.

وتنتقد الباحثة الفقرة المذكورة آنفاً، حيث لم يقدم المعيار تفسيرات يسترشد بها لتقدير القيمة التي تمثل أقصى خسائر متوقعة تتعرض لها الشركة المستفيدة، أو الجهة المنوط بها تقديرها، ومدى إمكانية توكيدها من مراقب الحسابات، وتعتقد الباحثة أنها أقصى خسارة يمكن للمستفيدة (الشركة محل التقرير) الاعتراف بها بقائمة الدخل الشامل نتيجة مساهمتها في الوحدة المهيكلية.

كما اتفقت المعايير المحاسبية على استخدام القيمة الدفترية عند قياس أصول الوحدة التابعة بالقوائم المالية للدامجة، أو القياس باستخدام القيمة العادلة إذا تبين صعوبة تحديد القيمة الدفترية عملياً، مع الإفصاح عن أسباب ذلك. هذا ولو تحولت الضامنة لمستفيد ثانوي من الوحدة، فإنه يجب الاعتراف بالفرق بين صافي القيمة المستبعدة من القوائم المالية للدامجة وقيمة الحقوق المتبقية بالوحدة التابعة (في حالة عدم دمجها) ضمن التسويات الخاصة بالأثر المتجمع بقائمة الأرباح المحجوزة.

ويوضح شكل رقم (٢) معايير التقارير المالية الدولية التي تتضمن المحاسبة عن الوحدات ذات الهدف الخاص.



شكل رقم (٢)

معايير التقارير المالية الدولية التي تتضمن المحاسبة عن الوحدات ذات الهدف الخاص

المصدر: إعداد الباحثة

في ضوء ما سبق تستنتج الباحثة وجود شبه اتفاق بين المعايير المحاسبية على التوسع في الإفصاحات عن الوحدات التابعة المندمجة وغير المندمجة بهدف تحسين قابلية فهم المستخدمين لطبيعة ومدى مساهمات الشركة في الوحدات ذات الهدف الخاص من ناحية، وكذلك تمكنهم من تقييم المخاطر التي يتعرضون لها جراء هذه المساهمات من ناحية أخرى.

وتعرض الباحثة بعض المقترحات الخاصة بتطوير الإفصاح عن هذه الوحدات فيما يلي:

- ١- تجميع أصول والتزامات الوحدات المهيكلية متجانسة النشاط في مجموعات مستقلة تحت عنوان أصول (التزامات) الوحدات ذات الهدف الخاص، للحد من التعقيد والتطويل في المعلومات المدرجة بالميزانية المجمعة.
- ٢- يمكن عرض مجموعة الأصول والتزامات للوحدات بصافي القيمة الدفترية بالميزانية، على أن تعرض التفاصيل بالإيضاحات المتممة.
- ٣- الإفصاح عن أسم الوحدة (الوحدات) ذات الهدف الخاص، تاريخ إنشائها، المدة الزمنية المتوقعة لاستمرارها، معلومات عن هيكل تمويلها من حق ملكية وأموال مقترضة ونسبة كل عنصر منها.
- ٤- الإفصاح عن الأحداث الجوهرية المسببة لتغيير وضع المستفيد الرئيسي وباقي المستفيدين خلال الفترة المالية الحالية، وأثر ذلك على القوائم المالية.
- ٥- الإفصاح عن حجم المعاملات التي تمت خلال العام المالي مع الوحدات المهيكلية ضمن الأطراف ذوى العلاقة.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية واختبار الفروض البحثية

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى استقراء آراء فئات عينة الدراسة من معدي القوائم المالية ومراقبي الحسابات حول متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقترحات تطويرها، وذلك من خلال قائمة الاستقصاء (مرفقة بملحق الدراسة رقم (١) التي تم تصميمها وتوزيعها على أفراد العينة، وباستخدام التحليل الإحصائي لتدعيم الإطار النظري للبحث، واختبار صحة أو عدم صحة الفروض البحثية.

٥/١ طبيعة الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الجزء تحديد مجتمع وعينة الدراسة وتصميم قائمة الاستقصاء واختبار مصداقيتها والأساليب الإحصائية المستخدمة.

١/١/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هم معدو القوائم المالية في الشركات التي تنطبق عليها الشروط التالي ذكرها، والمراجعون بمكاتب المراجعة المرتبطة بها، حيث تم حصر الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ والمتاحة على موقع مباشر مصر (<http://www.mubasher.info>)، ووفقاً للشروط التالية:

١- أن تعمل الشركة في قطاعات محددة وهي: البنوك التجارية وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع العقارات، حيث توصلت بعض الدراسات إلى انتشار تكوين الوحدات ذات الهدف الخاص في هذه القطاعات نظراً للمخاطر المالية التي تواجهها. (Subramaniam and Mark, 2010 ; Thiemann, 2012).

٢- أن تكون من الشركات النشطة المقيدة بالبورصة ضمن مؤشر السوق (EGX 30).

٣- أن تكون من الشركات كبيرة الحجم بحيث لا يقل رأس مالها السوقي Market capitalization عن مليار جنيه مصري. حيث وجدت دراسات (Feng et al., 2009 ; Korgaonkar and Nini, 2010) علاقة ارتباط موجبة بين حجم الشركة وتكوين الوحدات ذات الهدف الخاص.

وقد أسفر تطبيق الشروط المذكورة أعلاه عن اختيار عدد (١٠) شركات وبنوك تجارية ، ويوضح ملحق رقم (٢) قائمة بأسماء الشركات المشاركة بالدراسة وفقاً لنوع القطاع وأسماء مكاتب المراجعة المرتبطة بها، ومن خلال تلك الشركات يتكون مجتمع الدراسة من فئتين على النحو التالي:

أ) **فئة معدي التقارير المالية:** وتشمل رؤساء القطاعات المالية والمديرين التنفيذيين وأعضاء لجنة المراجعة في شركات وبنوك العينة، باعتبارهم يمثلون الإدارة ولديهم المعلومات المطلوبة لإعداد التقارير المالية، وهم معرضون لمواجهة صعوبات في فهم وتطبيق المعايير المحاسبية ، مما قد يؤدي إلى ممارسات محاسبية خاطئة، وقد تم اختيار خمسين مفردة من هذه الفئة لاستقصاء آرائهم.

ب) **فئة مراقبي الحسابات:** وتشمل مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة الكبيرة والمرتبطة بشركات العينة نظراً لتوافر الكفاءات العلمية والمهنية في فريق العمل بهذه المكاتب، كما تقوم هذه المكاتب بمراجعة شركات المساهمة ذات الامتداد الدولي مما يتيح لها متابعة الإصدارات الحديثة من معايير التقارير المالية الدولية، وقد تم اختيار خمسين مفردة من هذه الفئة لاستقصاء آرائهم.

وقد تم اختيار عينة البحث باستخدام أسلوب العينة العنقودية متعددة المراحل – Cluster Sampling Multi stages، وتعتمد هذه الطريقة على اختيار العينة على عدة مراحل في كل مرحلة يتم تحديد شروط معينة، ومن ثم يتم اختيار العينة الفعلية في المرحلة الأخيرة من كل فئة بطريقة عشوائية، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في الدراسة الحالية بناءً على شروط معينة تنطبق على الشركات المسجلة بالبورصة، ثم تم

تقسيم عينة الدراسة إلى فئتين هما -كما سبق ذكره- فئة معدي التقارير المالية وفئة مراقبي الحسابات، ثم تم اختيار عينة من كل فئة بطريقة عشوائية.

وقد قامت الباحثة بإعداد (١٠٠) قائمة استقصاء لتشمل خمسين مفردة من كل فئة، وقد بلغ إجمالي عدد الاستجابات الواردة (٩١) استجابة، استبعد منها عدد (٧) قوائم لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي بسبب عدم استكمال البيانات أو لعدم إلمام المستجيبين بطبيعة الوحدات ذات الهدف الخاص، مما قد يؤدي إلى عدم المصادقية في الاستجابة، وتم الاعتماد على القوائم الصحيحة وعددها (٨٤) بنسبة (٨٤%) من إجمالي عدد القوائم الموزعة، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

بيان توزيع قوائم الاستقصاء على فئات عينة الدراسة

فئات عينة الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستردة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصحيحة	
				عدد	نسبة
معدو القوائم المالية	٥٠	٤٤	٤	٤٠	%٨٠
مراقبو الحسابات	٥٠	٤٧	٣	٤٤	%٨٨
الإجمالي	١٠٠	٩١	٧	٨٤	%٨٤

٢/١/٥ مصادر جمع البيانات:

قامت الباحثة بإعداد قائمة استقصاء مقسمة إلى قسمين يتضمن القسم الأول منها معلومات عن الخبرة العلمية والعملية للمستقصى منهم، ومدى معرفتهم بالوحدات ذات الهدف الخاص، بينما يحتوي القسم الثاني على مجموعة من العبارات للوقوف على اتجاهات فئات عينة الدراسة تجاه أثر دمج هذه الوحدات على تحسين المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية من جهة، ومدى كفاية متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقترحات تطويرها لزيادة مستوى الشفافية والإفصاح عن هذه الوحدات من جهة أخرى.

وقد اعتمدت الباحثة في صياغة أسئلة قائمة الاستقصاء على أسلوب ليكرت خماسي النقاط Likert scale الذي يستخدم الأوزان الترتيبية للإجابات من موافق تماماً (٥) إلى غير موافق تماماً (١)، وقد تم استيفاء القوائم وتفرغ الإجابات بما يسمح باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). هذا وقد أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لبعض فئات الدراسة من الممارسين ومراقبي الحسابات للتأكد من مدى كفاية وشمول الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء، ثم قامت الباحثة بتعديل القائمة وإعدادها في شكلها النهائي وفقاً للملاحظات الواردة منهم، كما أجرت الباحثة بعض المقابلات الشخصية لتوضيح أي استفسارات بشأن قائمة الاستقصاء.

٣/١/٥ طرق التحليل الإحصائي المستخدمة:

١- الإحصاء الوصفي للبيانات Descriptive Statistics:

يتم استعراض بعض الإحصاءات الوصفية للقسم الأول من قائمة الاستقصاء والتي تحتوي على معلومات عن عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وسنوات الخبرة الوظيفية، من خلال جدول التوزيع التكراري، والنسب المئوية، وحساب المتوسط الحسابي Arithmetic Mean والذي يمثل القيمة النموذجية الممثلة لمجموعة البيانات تبعاً لطبيعة بيانات الدراسة والهدف من استخدامها، كما يتم حساب الانحراف المعياري Standard Deviation ويعتبر من أهم وأدق مقاييس التشتت، ويمثل الجذر التربيعي لمتوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي.

٢- معامل الثبات والصدق Reliability Coefficient:

عند إجراء تحليل إحصائي يعتمد على بيانات واردة من استقصاءات، يتم اختبار مدى ثبات وصدق البيانات قبل البدء في التحليل الإحصائي، وذلك للتأكد من صلاحية نتائج الاستقصاء للاستدلال الإحصائي، حيث أن معامل الثبات يقصد به ثبات أداة القياس بمعنى أن الاستقصاء يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستقصاء على نفس العينة وفي نفس الظروف، وله عدة طرق لقياسه، من أهمها معامل ثبات كرونباخ ألفا. ويقصد بمعامل الصدق، قوة الارتباط بين درجات أسئلة الاستبيان الكلية، والصدق يعني أن أسئلة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه فعلاً.

٣- اختبار t لعينة واحدة:

يعد اختبار t من أكثر اختبارات الدلالة الإحصائية شيوعاً في الأبحاث والدراسات، ويستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية وغير المتساوية (محمد، ٢٠٠٧).

٤- اختبار كروسكال واليز Kruskal Wallis Test:

هو أحد أهم اختبارات الفروض غير المعلمية، والتي تستخدم للتطبيق على بيانات وصفية ترتيبية Ranked data والتي تعتمد على إجابات تم تحويلها إلى قيم ترتيبية، ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة مجتمعين أو أكثر في حالة البيانات الكمية الترتيبية، ويتم تطبيق اختبار كروسكال-اليز في الدراسة لاختبار الفروق بين آراء فئتي العينة معدى التقارير ومراقبي الحسابات (Corder and Foreman, 2009).

٥- توزيع كاي تربيع (χ^2) Chi-Square:

يعد من أهم مقاييس الدلالة الإحصائية وأكثرها شيوعاً لاختبار الفروض غير المعلمية، وتستخدم (χ^2) لحساب دلالة فروق التكرار. حيث يتم حساب قيمة كا تربيع المحسوبة ومقارنتها بقيمة كا تربيع الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فإن كا تربيع تكون دالة إحصائية، والعكس صحيح (Corder and Foreman, 2009).

٤/١/٥ الإحصاء الوصفي واختبار مصداقية قائمة الاستقصاء

أولاً: الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة Descriptive Statistics:

تم حساب الإحصاءات الوصفية المناسبة لعينة الدراسة والتي شملت التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموجرافية للمستقصي منهم، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
42.9	36	بكالوريوس محاسبة
21.4	18	ماجستير
26.2	22	شهادات مهنية
9.5	8	دكتوراه
الخبرة الوظيفية		
4.8	4	أقل من ٥ سنوات
33.3	28	من ٥ إلى ١٠ سنوات
19.0	16	من ١٠ إلى ١٥ سنة
42.9	36	١٥ سنة فأكثر
100	84	المجموع

يتضح من الجدول السابق تنوع المؤهل العلمي للمستجيبين، حيث كان معظمهم من الحاصلين على بكالوريوس المحاسبة بنسبة (42.9%)، كما يوجد عدد كبير من الحاصلين على دراسات عليا، سواء كانت شهادات مهنية (26.2%) وماجستير (21.4%) ودكتوراه بنسب (9.5%)، وهو ما يساهم في تنوع الخبرات العلمية للمستقصي منهم ويؤكد على الثقة في نتائج الاستقصاء.

كما يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة الوظيفية الكبيرة (١٥ سنة فأكثر) بنسبة (42.9%)، يليها الفئة من ٥ إلى ١٠ سنوات بنسبة (33.3%) وتتوزع باقي النسب بين سنوات الخبرة المختلفة الأخرى، وهو ما يؤكد على أن عينة الدراسة من ذوي الخبرة العملية والكفاءة، مما يساهم في زيادة الثقة في نتائج ما توصلت إليه إجابات الاستقصاء.

ثانياً: معامل الثبات والصدق Reliability Coefficient:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient لإجمالي عبارات قائمة الاستقصاء لقياس مدى ثبات البيانات، وكانت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

معامل الثبات والصدق لإجمالي قائمة الاستقصاء

عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
38	0.896	0.83

يتبين من الجدول السابق أن معامل الثبات العام لجميع عبارات وفقرات الاستقصاء هو 89.6% وهو معامل ثبات مرتفع، كما يتضح أن قيمة معامل الصدق 0.83 وهي قيمة مقبولة ودالة إحصائياً، وبذلك يتضح ثبات وصدق فقرات وعبارات قائمة الاستقصاء وقدرتها على قياس ما وضعت لقياسه فعلاً، وصلاحية تطبيقها على عينة الدراسة، وتصبح نتائج الاستقصاء صالحة للاستدلال الإحصائي.

٢/٥ تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة

١/٢/٥ اختبار الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

تم إجراء إحصاء وصفي للعبارات الثمانية للفقرة الأولى من قائمة الاستقصاء، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي لأثر دمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

Rank	Std. Deviation	Mean	الرمز	العبرة
4	.576	4.24	x11	١/١ يؤدي دمج الوحدات ذات الهدف الخاص إلى الحد من استخدامها ضمن الممارسات الانتهازية لإدارة الربحية
3	.457	4.29	x12	٢/١ يوفر الدمج معلومات محاسبية ملائمة وسهلة الفهم للمستخدمين عن المصالح المشتركة في الوحدة، والمخاطر المحيطة بها
1	.593	4.45	x13	٣/١ يؤدي دمج الوحدات ذات الهدف الخاص إلى تحقيق شفافية الإفصاح بالتقارير المالية كأحد مبادئ حوكمة الشركات لزيادة جودة المعلومات المحاسبية
2	.764	4.38	x14	٤/١ يؤدي دمج الوحدات إلى عدم إخفاء التزامات الشركة الضامنة مما ينتج عنه مؤشرات مالية معبرة عن الأداء المالي الحقيقي لها
7	.855	4.00	x15	٥/١ يؤدي دمج الوحدات إلى تقديم معلومات نافعة للمستخدمين حول القيود المفروضة على سيولة أصولها، والالتزامات بدون حق الرجوع على الضامنة

5	.803	4.12	x16	٦/١ يحد الإفصاح عن الوحدات ذات الهدف الخاص بالتقارير المالية من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين
6	.947	4.07	x17	٧/١ يؤدي الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلة المندمجة وغير المندمجة بالتقارير المالية إلى توفير معلومات خالية من التحيز للمستخدمين
2	.697	4.38	x18	٨/١ يعبر الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلة بالتقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة

يتضح من الجدول السابق أن متوسط الإجابات لعبارات الفرض الأول يتراوح بين 4 و 4.45، وهو ما يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمجموع أوزان الإجابات وفقاً لأسلوب ليكرت خماسي النقاط والذي يعادل (3)، وأن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.95، وهو ما يؤكد على عدم تشتت إجابات جميع العبارات. كما أن جميع العبارات كانت متوسط إجاباتها إما موافق أو أعلى من موافق، وهو ما يؤكد موافقة مفردات عينتي البحث على أن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص يساعد على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، كما تبين أن أعلى درجة موافقة كانت للعبارة الثالثة بمتوسط 4.45، بينما كانت أقل درجة موافقة في هذه الفقرة للعبارة الخامسة بمتوسط 4 .

ولاختبار صحة الفرض الأول يتم استخدام اختبار t لعينة واحدة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

اختبار t لعينة واحدة لاختبار الفرض الأول

One-Sample Test					
	Test Value = 0				
	t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper
x11	47.656	.000	4.238	4.06	4.42
x12	60.745	.000	4.286	4.14	4.43
x13	48.681	.000	4.452	4.27	4.64
x14	37.183	.000	4.381	4.14	4.62
x15	30.305	.000	4.000	3.73	4.27
x16	33.264	.000	4.119	3.87	4.37
x17	27.856	.000	4.071	3.78	4.37
x18	40.748	.000	4.381	4.16	4.60

يتبين من الجدول السابق معنوية جميع عبارات الفقرة الأولى من قائمة الاستقصاء بمستوى معنوية أقل من 5%، مما يؤكد رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل حيث أنه يوجد تأثير معنوي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Gurun et al., 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير دمج الوحدات قد أدى إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية بسبب خفض ممارسات إدارة الربحية،

٢/٢/٥ اختبار الفرض الثاني: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول مدى أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص.

تم إجراء الإحصاء الوصفي للعبارات الثلاث للفقرة الثانية لقائمة الاستقصاء، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

الإحصاء الوصفي لمدى أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص

الإجمالي		مراقبو الحسابات		معدو التقارير		العبارة
Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean	
.842	4.21	.958	4.18	.716	4.25	اعتراف النظام المحاسبي بالوحدة ذات الهدف الخاص
.643	3.98	.684	3.91	.605	4.05	كيفية تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة
.759	4.24	.868	4.09	.598	4.40	بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة المندمجة وغير المندمجة

يستدل من الجدول السابق على أن متوسط إجمالي إجابات هذه الفقرة يتراوح بين 3.98 و4.24، وهو ما يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمجموع أوزان الإجابات وفقاً لأسلوب ليكرت خماسي النقاط والذي يعادل (3)، مما يعني أن متوسط إجمالي الإجابات كان إما موافق أو أعلى من موافق، كما يتضح أن متوسط درجة موافقة فئة معدّي التقارير المالية أعلى من مراقبي الحسابات في جميع العبارات بفارق بسيط، كما أن الانحراف المعياري لإجمالي إجابات بحد أقصى 0.84، وهو ما يؤكد على عدم تشتت إجابات جميع العبارات، ويتبين أيضاً أن الانحراف المعياري لإجابات معدّي التقارير أقل من الانحراف المعياري لإجابات مراقبي الحسابات لجميع العبارات، كل ما سبق يؤكد على أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص لكل من فنتي الدراسة وبدرجة أكبر من وجهة نظر معدو التقارير، وترجعها الباحثة إلى عدم توافر تفسيرات وحالات عملية وافية يمكن أن يسترشد بها المعدون عند تطبيق المعيار.

ولاختبار صحة الفرض الثاني تم إجراء اختبار كروسكال واليز Kruskal Wallis Test واختبار Chi-Square، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار كروسكال واليز لاختبار الفرض الثاني

العبرة	Group	N	Mean Rank	Chi-square	P-VALUE
اعتراف النظام المحاسبي بالوحدة ذات الهدف الخاص	معدو التقارير	40	21.35	.007	.935
	مراقبو الحسابات	44	21.64		
	Total	84			
كيفية تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة	معدو التقارير	40	22.75	.513	.474
	مراقبو الحسابات	44	20.36		
	Total	84			
بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة المندمجة وغير المندمجة	معدو التقارير	40	23.45	1.204	.273
	مراقبو الحسابات	44	19.73		
	Total	84			

يتضح من الجدول السابق صحة الفرض الثاني بعدم وجود فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات) حول مدى أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص، وذلك بمستوى معنوية 0.05%

٣/٢/٥ اختبار الفرض الثالث: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات) حول متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

أولاً: اختبار الفرض الفرعي الأول: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدو التقارير المالية ومراقبو الحسابات) بشأن كفاية شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة.

تم إجراء إحصاء وصفي للعبارات الست الأولى للفقرة الثالثة لقائمة الاستقصاء، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٩)

الإحصاء الوصفي لشروط الاعتراف المحاسبي بالوحدات ذات الهدف الخاص ومقترحات تطويرها

الإجمالي		مراقبو الحسابات		معدو التقارير		الرمز	العبارة
Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean		
							شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة:
.997	3.07	.853	2.82	1.089	3.35	x31	١/٣ عدم كفاية استثمارات حق الملكية لتمويل أنشطة الوحدة بدون دعم مالي إضافي
.677	3.93	.684	3.91	.686	3.95	x32	٢/٣ عدم حصول المساهمين بالوحدة على الحقوق والالتزامات المعتادة لهم
.919	3.83	.935	3.73	.911	3.95	x33	٣/٣ أن يتم إدارة وتوجيه أنشطة الوحدة لصالح مستثمر رئيسي ذي حقوق تصويت محدودة
.862	3.81	.811	3.91	.923	3.70	x34	٤/٣ أن يوجد قيود على الأنشطة التي تمارسها الوحدة
							مقترحات التطوير:
.921	4.05	.945	3.90	.688	4.20	x35	٥/٣ يعتمد تمويل الوحدة على الأموال المقرضة مما يزيد من مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى
.869	4.31	1.053	4.18	.605	4.45	x36	٦/٣ يجب أن يفكر المساهمون للسلطة على توجيه الأنشطة المؤثرة على الأداء الاقتصادي للوحدة

يتبين من الجدول السابق أن متوسط إجمالي إجابات هذه الفقرة يتراوح بين 3.07 و4.31، وهو ما يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمجموع أوزان الإجابات وفقاً لأسلوب ليكرت خماسي النقاط والذي يعادل (3)، وأن متوسط إجابات معدى التقارير أعلى من مراقبي الحسابات في جميع العبارات ما عدا العبارة الرابعة بفارق بسيط، كما يتبين أيضاً أن متوسط إجابات العبارة الأولى بالنسبة لمراقبي الحسابات بقيمة 2.82 أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي بفارق بسيط، كما يتضح أن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.99، وهو ما يؤكد على عدم تشتت إجابات جميع العبارات الواردة بالفقرة، وهو ما يؤكد على موافقة عينتى الدراسة على أهمية شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدات ذات الهدف الخاص باستثناء العبارة الأولى، وتفسرها الباحثة بأن العديد من المنشآت تعتمد على مصادر خارجية لتمويل الأنشطة وعدم انفراد الوحدة بهذه الخاصية، كما وافق المستجيبون على مقترحات تطوير هذه الشروط، حيث تميزت العبارتان (٥-٦) بأعلى متوسط حسابي إجمالي 4.05 و4.31 مما يشير إلى اتفاق رؤية المستجيبين مع رؤية الباحثة.

ولاختبار صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الثالث تم إجراء الاختبار غير المعلمي كروسكال واليز Kruskal Wallis Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار كروسكال واليز لاختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الثالث

Kruskal Wallis Test						
	x31	x32	X33	x34	x35	x36
Chi-Square	2.507	.001	.570	.398	.515	.312
Asymp. Sig.	.113	.977	.450	.528	0.475	.577

يتضح من نتائج اختبار كروسكال واليز أن نتائج اختبار جميع عبارات الفرض الفرعي الأول غير معنوية، مما يؤكد على صحة فرض العدم القائل بعدم وجود فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدات ذات الهدف الخاص ومقترحات تطويرها.

ثانياً: اختبار الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة.

تم إجراء إحصاء وصفي لثماني عبارات من العبارة السابعة إلى الرابعة عشرة من الفقرة الثالثة لقائمة الاستقصاء، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١١)

الإحصاء الوصفي لمؤشرات تعيين المستفيد الرئيس لدمج الوحدة ومقترحات تطويرها

الإجمالي		مراقبو الحسابات		معدو التقارير		الرمز	العبارة
Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean		
							مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي:
.891	3.29	.844	3.05	.887	3.55	x37	٧/٣ المدخل النوعي الذي يعتمد على استخدام المستفيد الرئيسي للسلطة للتأثير على قيمة العائدات المحتمل أن تكون جوهرية للوحدة
.964	3.26	.958	3.18	.988	3.35	x38	٨/٣ يستخدم حق الاستبعاد كتعويض حال عدم توافر أحد شروط معيار السيطرة عند تحديد المستفيد الرئيسي
.711	3.51	.727	3.36	.671	3.68	x39	٩/٣ تقوم الشركة الضامنة بتقييم دورها كمستفيد رئيسي عند وجود وسيط يقوم بإدارة الوحدة لتجنب دمجها
.632	4.00	.684	3.91	.567	4.11	x310	١٠/٣ يجب إعادة تقييم مدى استمرارية الضامنة في السيطرة على الأنشطة الجوهرية للوحدة التابعة
							مقترحات التطوير:

١١/٣	يعتبر المستفيد الرئيسي هو من يمتلك السلطة لتوجيه الأنشطة المولدة لغالبية عائدات الوحدة ، كما يحصل على النسبة الأكبر من إجمالي عائدات الوحدة مقارنة بباقي الأطراف المشاركة فيها	x311	4.45	.605	3.95	.653	4.19	.671
١٢/٣	يمكن إعادة تقييم مدى استمرارية الضامنة كمستفيد رئيسي سنوياً في تاريخ إعداد القوائم المالية، أو عند ظهور أحداث جوهرية تؤثر على توافر معيار السيطرة	x312	4.50	.607	4.36	.658	4.43	.630
١٣/٣	يجب أن تسند عملية التحقق من توافر معيار السيطرة في الضامنة إلى لجنة تشكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ويعتمد قراراتها مراقب الحسابات لزيادة مصداقيتها	x313	4.00	.649	3.91	.811	3.95	.731
١٤/٣	يعتبر متخذي القرارات بالوحدة وسيط عن المستفيد الرئيسي حال حصولهم على عوائد إيجابية وعدم تحملهم للخسائر، عدم تغير العوائد نتيجة وجود حقوق، أو وجود طرف ذي نفوذ مؤثر على الأنشطة الجوهرية للوحدة	x314	4.10	.641	3.73	.767	3.90	.726

يتضح من الجدول السابق أن متوسط إجمالي إجابات هذه الفقرة يتراوح بين 3.26 و 4.43، وهو ما يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمجموع أوزان الإجابات وفقاً لأسلوب ليكرت خماسي النقاط والذي يعادل (3)، كما يتضح أن متوسط درجة موافقة فئة معدى التقارير المالية أعلى من مراقبي الحسابات في جميع العبارات، كما يتبين أن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.96، وهو ما يؤكد على عدم تشتت إجابات جميع العبارات، ويبرز موافقة عينتي الدراسة على مؤشرات تعيين المستفيد الرئيس لدمج الوحدة ومقترحات تطويرها. وقد كان متوسط إجابات جميع العبارات إما موافق أو أعلى من موافق، باستثناء العبارتين رقم ٨ و ٧ والتي كان متوسطها أقرب إلى الحيادية بقيمة متوسط ٣.٢٩ و ٣.٢٦ على التوالي، وتفسرها الباحثة بصعوبة الاعتماد على المدخل النوعي بمفرده وفقاً للعبارة (٧) لتحديد الضامنة حيث يستدعي ذلك المزيد من الاجتهاد والتقدير من قبل المعدين مما يستوجب إضافة بعض المؤشرات الكمية، أما العبارة رقم (٨) فإن حق الاستبعاد غير كاف لتعويض عدم توافر أي من شروط معيار السيطرة لدمج الوحدة.

أما فيما يتعلق بمقترحات التطوير وتشمل الفقرات من (١١-١٤) فإنه يمكن استبدال الفقرة (٧) بالمعيار بما ورد بالفقرة (١١) حيث تضم مزيجاً من المدخل النوعي والكمي ، وإضافة الفقرات (١٤،١٣،١٢) سعياً نحو تقديم بعض التفسيرات للمؤشرات الواردة بالمعيار.

ولاختبار صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثالث تم إجراء الاختبار غير المعلمي كروسكال واليز Kruskal Wallis Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار كروسكال واليز لاختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الثالث

Kruskal Wallis Test								
	X37	x38	X39	x310	x311	x312	X313	x314
Chi-Square	3.293	.509	2.508	.981	0.572	.459	.078	2.615
Asymp. Sig.	.070	.475	.113	.322	0.460	.498	.780	.106

يتضح من نتائج اختبار كروسكال واليز أن نتائج اختبار جميع عبارات الفرض الفرعي الثاني غير معنوية، مما يؤكد على صحة فرض العدم القائل بعدم وجود فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول مؤشرات تعيين المستفيد الرئيس لدمج الوحدة ومقترحات تطويرها. ثالثاً: اختبار الفرض الفرعي الثالث: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينتي الدراسة (معدّي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلية المندمجة وغير المندمجة.

تم إجراء إحصاء وصفي لثلاث عشرة عبارة من العبارة الخامسة عشرة إلى السابعة والعشرون من الفقرة الثالثة لقائمة الاستقصاء، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٣)

الإحصاء الوصفي لعبارات متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة بالقوائم المالية ومقترحات تطويرها

الإجمالي		مراقبو الحسابات		معدو التقارير		الرمز	العبارة
Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean	Std. Deviation	Mean		
							متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة:
.730	4.17	.733	4.30	.722	4.05	x315	١٥/٣ التقرير عن أصول المندمجة المقيدة لسداد التزاماتها، والالتزامات بدون حق الرجوع على المستفيد الرئيسي بقائمة المركز المالي المجمعة
.773	3.81	.718	4.10	.739	3.55	x316	١٦/٣ أن تشمل الإيضاحات المتممة مدى تأثير الحقوق المتغيرة في الوحدة التابعة على المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للضامنة

١٧/٣	أن تشمل الإيضاحات المتممة طبيعة القيود المفروضة على أصول الوحدة، وعلى الوفاء بالتزاماتها	x317	4.23	.528	4.20	.696	4.21	.606
١٨/٣	توضيح الافتراضات والتقديرات الجوهرية المستخدمة لتقرير دمج الوحدة، أو يكتفى ببعض المعلومات الخاصة بالوحدة في حالة عدم الدمج	x318	4.27	.550	4.10	.553	4.19	.552
١٩/٣	معلومات كمية ووصفية عن طبيعة نشاط وهدف الوحدة التابعة وحجم أعمالها	x319	4.32	.477	4.40	.598	4.36	.533
٢٠/٣	حجم ونوع الدعم المالي وغير المالي المقدم من الشركة المستفيدة بصورة ضمنية أو صريحة إلى التابعة	x320	4.09	.684	4.30	.733	4.19	.707
٢١/٣	طبيعة ومدى التغير في المخاطر التي تتعرض لها الشركة جراء ارتباطها بحقوق في وحدات أخرى	x321	4.29	.561	4.05	.686	4.17	.629
٢٢/٣	القيمة التي تعد أفضل تمثيل للحد الأقصى للخسائر التي تتعرض لها الشركة المستفيدة من الوحدة وطريقة تحديدها	x322	3.41	1.008	3.30	.923	3.36	.958
مقترحات التطوير:								
٢٣/٣	تجميع أصول والتزامات الوحدات المهيكلية متجانسة النشاط في مجموعة واحدة للحد من التعقيد والتطوير بالميزانية المجمعة	x323	4.12	0.652	4.15	.945	4.13	0.798
٢٤/٣	إدراج مجموعة الأصول والتزامات للوحدات المندمجة بصافي القيمة الدفترية، على أن تعرض التفاصيل بالإيضاحات المتممة	x324	3.91	.971	4.25	.716	4.07	.867
٢٥/٣	الإفصاح عن اسم الوحدة، تاريخ إنشائها، المدة الزمنية المتوقعة لاستمرارها، ومعلومات عن هيكل التمويل	x325	4.27	.631	4.55	.510	4.40	.587
٢٦/٣	الإفصاح عن الأحداث الجوهرية المسببة لتغيير وضع المستفيد الرئيسي وباقي المستفيدين خلال الفترة المالية، وأثر ذلك على القوائم المالية	x326	4.23	.752	4.25	.639	4.24	.692
٢٧/٣	الإفصاح عن حجم المعاملات التي تمت خلال العام المالي مع الوحدات المهيكلية ضمن الأطراف ذوى العلاقة	x327	3.75	.856	4.00	.725	3.89	.785

يتضح من الجدول السابق أن متوسط إجمالي إجابات هذه الفقرة يتراوح بين 3.36 و 4.4، وهو ما يزيد عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمجموع أوزان الإجابات وفقاً لأسلوب ليكرت خماسي النقاط والذي يعادل (3)، كما يتبين زيادة متوسط درجة موافقة مراقبي الحسابات عن معدي التقارير في معظم العبارات، ما عدا العبارات ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٢، وبشكل عام يتبين أن جميع العبارات كانت متوسط إجاباتها إما موافق أو أعلى من موافق، وقد حازت العبارة (١٩) على أعلى موافقة بمتوسط ٤.٣، بينما حازت العبارة (٢٢) على أدنى موافقة من عينة البحث بمتوسط (3.36)، وتفسرها الباحثة بصعوبة تقدير القيمة الممثلة لأقصى خسارة تتعرض لها الضامنة، حيث لم يوضح المعيار طريقة تحديدها، بالإضافة إلى عدم رغبة المعلنين في الإفصاح عنها لتأثيرها السلبي على قيمة الشركة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Callahan and Spencer, 2012) حيث لم يكشف الإفصاح عن أقصى خسارة (أو مخاطر) تتعرض لها الشركة عن قيمة ملائمة للمستخدمين، بينما تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة Soroosh (and Zhu, 2009) التي أكدت على أهمية الإفصاح عما تتعرض له الضامنة من خسائر مستقبلية محتملة .

كما يتضح أن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.96، وهو ما يؤكد على عدم تشتت الإجابات لجميع العبارات، وموافقة آراء عينة الدراسة حول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة ذات الهدف الخاص بالقوائم المالية ومقترحات تطويرها.

ولاختبار صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الثالث تم إجراء الاختبار غير المعلمي كروسكال واليز Kruskal Wallis Test، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار كروسكال واليز لاختبار الفرض الفرعي الثالث من الفرض الثالث

Kruskal Wallis Test													
	x315	x316	x317	X318	x319	x320	X321	x322	x323	x324	x325	x326	x327
Chi-Square	1.805	4.989	.000	1.007	.399	1.031	1.271	.101	.674	1.291	2.026	.000	1.038
Asymp. Sig.	.179	.026	.988	.316	.527	.310	.260	.750	.217	.256	.155	1.000	.308

يتضح من نتائج اختبار كروسكال واليز أن نتائج اختبار جميع عبارات الفرض الفرعي الثاني غير معنوية، ما عدا العبارة رقم (١٦) حيث تبين فيها آراء فئتي العينة وتفسرها النتائج التي ظهرت في جدول ١٣، حيث يتبين وجود فرق في متوسط الإجابات بين الفئتين، حيث يلاحظ في العبارة ١٦ أن متوسط إجابات معدي التقارير بلغ 3.55 بينما بلغ متوسط إجابات مراقبي الحسابات 4.10، مما يؤكد على صحة فرض العدم القائل بعدم وجود فروق معنوية بين آراء فئات عينة الدراسة (معدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات) حول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة بالقوائم المالية ومقترحات تطويرها،

باستثناء العبارة رقم (١٦) والتي تباينت فيها آراء فئتي العينة حيث كانت درجة موافقة مراقبي الحسابات أعلى من درجة موافقة معدي التقارير، وتفسرها الباحثة بعدم رغبة المعدين في التأثير سلباً على مؤشرات الإداء المالي للمحافظة على عقود المديونية وإتاحة المزيد من مصادر التمويل للشركة مستقبلاً.

القسم السادس: النتائج والتوصيات والمقترحات لأبحاث مستقبلية

١/٦ نتائج البحث

في ضوء ما تناوله البحث في الدراسة النظرية، وما توصل إليه في الدراسة الميدانية، فإنه يمكن عرض النتائج على النحو التالي:

- ١- نشأت الوحدات ذات الهدف الخاص بهدف حماية الشركة الضامنة (المنشئة للوحدة والمستفيد الرئيسي من أنشطتها) من المخاطر المالية مثل مخاطر الإفلاس من ناحية، وتوفير مصادر للتمويل بتكلفة منخفضة من ناحية أخرى، مما ينعكس إيجابياً على مؤشرات الأداء المحاسبي.
- ٢- إن منافع التمويل التي تتلقاها الشركة الضامنة من الوحدة تمثل منافع اقتصادية صورية تمكنها إما من إخفاء التزاماتها أو من التحكم في مقدار الديون المدرجة بالقوائم المالية من ناحية، كما يتيح لإدارة الشركة ممارسة إدارة الربحية عن طريق التحكم في قيمة وتوقيت الاعتراف بالأرباح نتيجة معاملات مع التابعة من ناحية أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى خفض قيمة الشركة.
- ٣- تتفرد الوحدات ذات الهدف الخاص بمجموعة من السمات التي تميزها عن غيرها من الوحدات القانونية، والتي تساهم في صياغة شروط اعتراف النظام المحاسبي بها.
- ٤- استهدفت المعايير المحاسبية المعاصرة (IFRS 12 ; IFRS 10 ; SFAS 167) توسيع رقعة الوحدات التابعة لتضم هذه الوحدات تمهيداً لدمجها بالقوائم المالية، لزيادة الشفافية والإفصاح بالتقرير المالي من ناحية، وفي إطار التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ وليس القواعد من ناحية أخرى، حيث أنها مازالت تلعب دوراً محورياً في أسواق المال.
- ٥- لا يوجد فروق جوهرية بين المعايير المحاسبية فيما يتعلق بقضية تعيين المستفيد الرئيسي من أنشطة الوحدة، حيث اتجهت المعايير نحو المدخل النوعي Qualitative approach الذي يعتمد على إجراء اختبار السيطرة لتحديد الشركة الدامجة، بدلاً من المدخل الكمي Quantitative approach الذي يعتمد على نموذج المخاطر والمكاسب.
- ٦- يوجد شبه اتفاق بين المعيارين (IFRS 12 & SFAS 167) بشأن متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلة المندمجة وغير المندمجة بالقوائم المالية.

٧- لم ترد إشارة واضحة بالمعيار المصري رقم (١٧) بشأن شروط الاعتراف بالوحدات ذات الهدف الخاص، بينما أكد المعيار المصري رقم (١٥) على أهمية تضمين القوائم المالية للإفصاحات المؤثرة على المركز المالي والأرباح والخسائر نتيجة معاملات مع أطراف ذوي علاقة مثل وجود نصيب أو سيطرة للشركة ينتج عنها تأثير هام على منشأة أخرى.

٨- تبين من نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وذلك بمتوسط حسابي يتراوح بين 4 و 4.45، وأن الانحراف المعياري بحد أقصى 0.95، مما يؤكد على عدم تشتت إجابات مفردات عيني الدراسة لجميع عبارات هذه الفقرة.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود توافق بين آراء عيني الدراسة حول أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص، وذلك بمتوسط حسابي إجمالي لعبارات هذه الفقرة يتراوح بين 3.98 و 4.24، وإن زادت درجة موافقة معدي التقارير مقارنة بمراقبي الحسابات، وأن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.84، مما يؤكد على عدم تشتت إجابات عيني الدراسة لجميع إجابات هذه الفقرة.
- يوجد توافق بين آراء عيني الدراسة فيما يخص شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة وفقاً للمعيار (IFRS 12) وذلك بمتوسط حسابي إجمالي لعبارات الفقرة يتراوح بين 3.07 و 4.31، **باستثناء العبارة الأولى** التي تتضمن عدم كفاية استثمارات حق الملكية لتمويل الوحدة بدون دعم مالي إضافي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات مراقبي الحسابات 2.82 وهو يقل عن المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (3)، وأن الانحراف المعياري لإجمالي الإجابات بحد أقصى 0.99، مما يعني عدم تشتت الإجابات حول هذه الفقرة. كما اتضح موافقة معدي التقارير المالية و مراقبي الحسابات على مقترحات تطوير هذه الشروط بأعلى متوسط حسابي إجمالي 4.05 و 4.31 على التوالي.
- توافقت آراء عيني الدراسة حول مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة ومقترحات تطويرها وذلك بمتوسط حسابي إجمالي يتراوح بين 3.26 و 4.43 و بانحراف معياري بحد أقصى 0.96، مما يظهر عدم تشتت إجابات المستجيبين، **باستثناء العبارتين المتعلقةتين** بالاعتماد على المدخل النوعي بمفرده لتحديد الضامنة، واستخدام حق الاستبعاد كبديل لعدم توافر أحد شروط معيار السيطرة لدمج الوحدة حيث كان المتوسط الإجمالي لهما أقرب للحيادية.
- يوجد توافق بين آراء عيني الدراسة حول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة بالقوائم المالية ومقترحات تطويرها بمتوسط حسابي إجمالي يتراوح بين 3.36 و 4.4 و بانحراف معياري بحد

أقصى 0.96، مما يؤكد عدم تشتت الإجابات لجميع العبارات، بينما تباينت آراء الفئتين حول العبارة الخاصة بالإفصاح عن تأثير الحقوق المتغيرة بالوحدة على المركز والأداء المالي والتدفقات النقدية للضامنة، حيث زادت درجة موافقة مراقبي الحسابات مقارنة بمعدي التقارير المالية.

٢/٦ توصيات البحث

ارتكازاً على ما توصل إليه البحث من نتائج، توصي الباحثة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١- تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية فيما يتعلق بالمعالجات الواردة لدمج الوحدات ذات الهدف الخاص في إطار التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ وليس القواعد، ويهدف تسهيل إعداد القوائم المالية المجمعة للشركات متعددة الجنسية.

٢- استبعاد التداخل الحالي بين المعيارين (IFRS 10 & 12) لتحقيق سهولة فهم وتطبيق المعالجات المحاسبية بشأن هذه الوحدات، مع إدراج مؤشرات الاعتراف بالوحدة المهيكلية ضمن فقرات المعيار (10) بدلاً من المعيار (12)، حيث يتناول الأخير متطلبات العرض والإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى.

٣- قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة العالمية بإصدار المزيد من الإرشادات والحالات العملية لتفسير المعالجات الواردة بمعايير التقارير المالية الدولية بشأن الاعتراف والإفصاح عن الوحدات ذات الهدف الخاص لمساعدة كل من المعدين ومراقبي الحسابات على تطبيقها.

٤- يجب أن تقوم الجهات المنوط بها وضع معايير المحاسبة في مصر بإصدار معايير مناظرة للمعيارين (IFRS 10 & 12) بعد تعديلها بما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية، وبما يلائم البيئة المصرية، لمواكبة التطورات الحادثة على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن دمج هذه الوحدات والإفصاح عن الحقوق فيها من ناحية، وكخطوة صوب جذب المزيد من الشركات العربية والأجنبية للاستثمار في مصر من ناحية أخرى.

٥- قيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ومكاتب المراجعة الكبيرة بعقد الندوات والدورات التدريبية للمحاسبين والمعدّين ومراقبي الحسابات للتعريف بالوحدات ذات الهدف الخاص، والدور الذي تلعبه في أسواق المال، وأهم المعايير الصادرة بشأنها، مع تقديم حالات عملية لشركات ومؤسسات مالية قامت بدمجها بالقوائم المالية.

٦- تطوير وتحديث مقررات المحاسبة المالية المتقدمة والمحاسبة الدولية التي تدرس في كليات التجارة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، بحيث تتضمن المعالجات المحاسبية الخاصة بدمج الوحدات الخاصة والمشروعات المشتركة، وأثرها على جودة التقرير المالي.

٧- قيام البنك المركزي المصري بتطوير قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عام ٢٠٠٨ بحيث تتضمن أسس الاعتراف بالوحدات ذات الهدف الخاص ومتطلبات للإفصاح عنها، حيث ينتشر استخدام هذه الوحدات بين البنوك التجارية لارتفاع المخاطر المالية التي تواجهها.

مقترحات لأبحاث مستقبلية:

- ١- أثر الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً للمعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)
- ٢- إطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية بشأن دمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالتقارير المالية لمنشآت الأعمال المصرية.
- ٣- أثر دمج الوحدات ذات الهدف الخاص وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية على الحد من ممارسات إدارة الربحية (دراسة ميدانية).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ١- السقا، السيد أحمد، ٢٠١٠، دراسات في المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، بدون ناشر، طنطا، جمهورية مصر العربية.
- ٢- محمد، أماني موسى، التحليل الإحصائي للبيانات، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧
- ٣- مصطفى، سيد محمد سيد، ٢٠٠٩، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- ٤- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ٢٠١٣، معيار المحاسبة المصري رقم (١٥)، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، الطبعة الخامسة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- ٥- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، ٢٠١٣، معيار المحاسبة المصري رقم (١٧)، القوائم المالية المجمعة والمستقلة، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، الطبعة الخامسة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Abrams, C. 2012. FASB's failure to regulate Off-Balance sheet special purpose entities and the downfall of securitization, available at: <http://ssrn.com/abstract=2230731>.
- 2- Ahlawat, S., D. Bolomo and K. Ropp. 2014. Whether sensible business tool or deceptive scheme to conceal, the special purpose entities are here to stay, **Accounting and Finance Research**, 3(2): 77:86.
- 3- Apreda, R. 2012. Special purpose vehicles, and the preacher's waiver, available at: <http://ssrn.com/abstract=2026085>.
- 4- Ayotte, K. and S. Gaon. 2010. Asset backed securities: Costs and benefits of bankruptcy remoteness, **The Review of Financial Studies**, 24(4): 1299-1335.
- 5- Barth, M. and E. Landsman. 2010. How did financial reporting contribute to the financial crisis? **European Accounting Review**, 19: 399-423.
- 6- Callahan, C. and A. spencer. 2012. Risk implications of increased OFF-balance sheet disclosure: The case of Fin 46 and SOX, **Accounting and Finance Research**, 1(2): 126-138.
- 7- Callahan, C., R. Smith and A. spencer. 2012. An examination of the cost of capital implications of Fin 46, **The Accounting Review**, 87(4): 1105-1134.
- 8- Callahan, C., R. Smith and A. Spencer. 2013. The valuation and reliability implications of Fin 46 for synthetic lease liabilities, **Journal of Accounting and Public Policy**, 32: 271-291.
- 9- Chandra, U., M. Ettredge and M. Stone. 2006. Enron-Era disclosure of Off-balance sheet entities, **Accounting Horizons**, 20(3): 231-252.
- 10- Colabella, P., A. Fitzsimons and V. Shoaf. 2010. New guidance on asset transfers and special-purpose entities, **Bank Accounting and Finance**, December 2009/ January 2010: 45-48.
- 11- Corder, G. and D. Foreman. 2009. Nonparametric statistics for non-statisticians. Hoboken: John Wiley & Sons.
- 12- Ernst and Young. 2013. IFRS 12 – Examples disclosures for interests in unconsolidated structured entities, available at: http://www.ey.com/ifrs/ifrs_12_Examples_disclosure
- 13- Ewelt-Knauer, C. 2012. Economic ownership of special purpose entities-applying economic theory to the Off-balance sheet problem, available at: <http://ssrn.com/abstract=214960>.

- 14- Feng, M., J. Gramlich and S. Gupta. 2009. Special purpose vehicles: Empirical evidence on determinants and earnings management, **The Accounting Review**, 85(6): 1833-1876.
- 15- Filomia-Aktas, L. 2009. Off-balance sheet transactions: The changing landscape, **The Journal of Structured Finance**, Fall 2009, 22-25.
- 16- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2003. **Consolidation of variable interest entities** – An interpretation of ARB No. 51. FASB Interpretation No. 46. (January, revised in December as Fin 46R). Norwalk, CT: FASB.
- 17- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2009. **"Amendments to FASB Interpretation No. 46R". SFAS No. 167**, June 2009, Norwalk, CT. FASB.
- 18- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2009. "Accounting for transfers of Financial Assets". **SFAS No. 166**, June 2009, Norwalk, CT. FASB.
- 19- Gavin, T. 2010. Update on consolidation of variable interest entities, **Bank Accounting & Finance**, August / September 2010: 10-19.
- 20- Gorton, G. and N. Souleles. 2005. Special purpose vehicles and securitization, **Working Paper**, The University of Pennsylvania, Philadelphia, PA.
- 21- Gurun, U., A. Lerman and J. Ronen. 2012. Anticipatory and implementation effects of Fin 46 on the behavior of different market participants, **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, 19(1): 30-55.
- 22- Higgins, E., J. Mason and A. Mordel. 2009. Asset sales, recourse and investor reactions to initial securitization: Evidence why Off-balance sheet accounting treatment does not remove on balance sheet financial risk, working paper, **available at: <http://ssrn.com/abstract=1107074>**.
- 23- Holzmann, O. and S. Ramnath. 2012. VIE Guidance continues to expand, **The Journal of Corporate Accounting and Finance**, September / October, 2012, 77:81.
- 24- Hughes, M. and S. Hoy. 2013. Two steps backward and one step forward, the IASB's response to Off-balance sheet financing through investments in other entities, **The Journal of Applied Research in Accounting and Finance**, 8(1): 41-57.
- 25- International Accounting Standards Board (IASB). 1998. **Consolidated – Special Purpose Entities, Sic- 12**, Standing Interpretation Committee, London, United Kingdom.

- 26- International Accounting Standards Board (IASB). 2004. **Consolidated and Separate Financial Statements, IAS-27**, London, United Kingdom.
- 27- International Accounting Standards Board (IASB). 2011. **Consolidated Financial Statements, IFRS 10**, London, U.K., available at: <http://www.ifrs.org/pages/default.aspx>.
- 28- International Accounting Standards Board (IASB). 2011. **Disclosure of Interest in other entities, IFRS 12**, London, U.K., available at: <http://www.ifrs.org/pages/default.aspx>.
- 29- Kampanje, B. 2013. Who will be policing adoption of IFRSs 10 and 12 on group accounts? **available at: <http://ssrn.com/abstract=2209493>**.
- 30- Korgaonkar, S. and G. Nini. 2010. Special purpose vehicles and nonfinancial corporate finance, **available at: <http://ssrn.com/abstract=1639548>**.
- 31- Lander, G. and K. Auger. 2008. The need for transparency in financial reporting: Implications of Off-balance sheet financing and inferences for the future, **Journal of Accounting & Organizational Change**, 4(1): 27-46.
- 32- Luo, T. and T. Warfield. 2012. The implementation effects of expanded consolidation: The case of consolidating special purpose entities, **Accounting and Finance**, 52: 1-28.
- 33- Matoussi, H. and M. Kolsi. 2006. The interaction between accruals management and financial engineering with special purpose entities, **Journal of Human Resource Costing and Accounting**, 10(2): 72-91.
- 34- McKee, J., L. Bradley and R. Rouse. 2006. Accounting for special purpose entities, **Journal of Applied Accounting Research**, 8(1): 162-207.
- 35- Reinstein, A., N. Churyk and S. Berde. 2012. Changes in accounting and auditing for consolidation of variable interest entities. 2012. **The Journal of Corporate Accounting & Finance**, May / June 2012: 55-60.
- 36- Soraosh, J. and H. Zhu. 2009. Fin 46R info: Not useful, **The Journal of Corporate Accounting and Finance**, September / October 2009, 71:82.
- 37- Soroosh, J. and J. Ciesielski. 2004. Accounting for special purpose entities. revised: FASB Interpretation 46(R), **The CPA Journal**, July 2004, 30-37.
- 38- Subramaniam, C. and R. Mark. 2010. An evaluation of the Fin 46R consolidation standard, **Research in Accounting Regulation**, 22: 133-136.
- 39- Thiemann, M. 2012. Out of the Shadows? Accounting purpose entities in European banking systems, **Competition and Change**, 16(1) February 2012: 37-55.
- 40- Zhang, J. 2009. Economic consequences of recognizing Off-balance sheet activities, **Working Paper**, The University of Washington.



ملحق البحث (١)	قائمة الاستقصاء
رقم الاستمارة	

السيد الاستاذ الفاضل/

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي المرتبطة بدمج الوحدات ذات الهدف الخاص في إطار معايير التقارير المالية الدولية ومقترحات تطويرها - دراسة انتقادية وميدانية"، ولربط البحث العلمي بالواقع العملي في مصر، تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تعتمد على قائمة الاستقصاء لاستطلاع رأي سيادتكم بشأن موضوع البحث، نظراً لخبرتكم العملية في هذا المجال، كما يمكنكم إضافة الملاحظات والآراء القيمة والمفيدة، حيث تساعد مساهمتكم في استكمال البحث وتحقيق أهدافه.

تتقدم الباحثة لسيادتكم بخالص الشكر والعرفان لتعاونكم المثمر في الإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء، وسوف تعامل إجاباتكم بسرية تامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط. مع تزويدكم بنتائج الدراسة إذا رغبتكم في ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الباحثة

د. إيمان محمد سعد الدين

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة بني سويف

e-mail: emaneldeen2005@hotmail.com

أهم المصطلحات المستخدمة في قائمة الاستقصاء

- ١- **الوحدة ذات الهدف الخاص (SPE) Special purpose Entity** : هي وحدة قانونية تقوم بإنشائها شركة تعرف بالضامنة، حيث تقوم بتحويل بعض الأصول إليها بغرض تنفيذ نشاط أو أنشطة معينة، ولمدة زمنية محددة، وتملك حق السيطرة الاقتصادية عليها، بينما لا يحصل المساهمون فيها على الحقوق والالتزامات المعتادة للملاك.
- ٢- **الشركة الضامنة**: وهي المستفيد الرئيسي من أنشطة الوحدة وتستحوذ على غالبية الخسائر وألماكسب الناتجة عن أنشطتها، ويفترض أن تدمجها بقوائمها المالية. .
- ٣- **المعيار الدولي (IFRS 10)**: صدر المعيار بعنوان "القوائم المالية المجمعة" عام ٢٠١١، ويسري تطبيقه منذ بداية عام ٢٠١٣، ويتضمن إجراء اختبار السيطرة (مدى استخدام المستفيد الرئيسي للسلطة للتأثير على قيمة العائدات المتغيرة للوحدة) لتحديد الشركة التي تدمج الوحدة ذات الهدف الخاص بقوائمها المالية.
- ٤- **المعيار الدولي (IFRS 12)** : صدر المعيار بعنوان "الإفصاح عن الحقوق في الوحدات الأخرى" (وتضم الوحدات ذات الهدف الخاص) عام ٢٠١١، ليبدأ تطبيقه منذ بداية عام ٢٠١٣، ويتضمن المعيار الإفصاح عن الوحدات المندمجة بقائمة المركز المالي المجمعة، والوحدات غير المندمجة بالإيضاحات المتممة لها.

القسم الأول: معلومات عن المستقصى منهم:

- ١- المركز الوظيفي
 معدو قوائم مالية () مراقبو الحسابات ()
- ٢- المؤهلات العلمية
 بكالوريوس محاسبة () ماجستير ()
 شهادات مهنية () دكتوراه ()
- ٣- سنوات الخبرة الوظيفية
 أقل من ٥ سنوات () من ٥ لأقل من ١٠ سنوات ()
 من ١٠ لأقل من ١٥ سنوات () ١٥ سنة فأكثر ()
- ٤- هل لدى سيادتكم معرفة بطبيعة وأهداف الوحدات ذات الهدف الخاص؟
 نعم () لا ()

القسم الثاني: فقرات الاستقصاء

١- يرجى تحديد أثر دمج الوحدات ذات الهدف الخاص على تحسين المحتوى المعلوماتي

للتقارير المالية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					١/١ يؤدي دمج الوحدات ذات الهدف الخاص بالتقارير المالية إلى الحد من استخدامها ضمن الممارسات الانتهازية لإدارة الربحية
					٢/١ يوفر الدمج معلومات محاسبية ملائمة وسهلة الفهم للمستخدمين عن المصالح المشتركة في الوحدة، والمخاطر المحيطة بها.
					٣/١ يؤدي دمج الوحدات ذات الهدف الخاص إلى تحقيق شفافية الإفصاح بالتقارير المالية كأحد مبادئ حوكمة الشركات لزيادة جودة المعلومات المحاسبية

				٤/١ يؤدي دمج الوحدات إلى عدم إخفاء التزامات الشركة الضامنة مما ينتج عنه مؤشرات مالية معبرة عن الأداء المالي الحقيقي لها.
				٥/١ يؤدي دمج الوحدات إلى تقديم معلومات نافعة للمستخدمين حول القيود المفروضة على سيولة أصولها، والالتزامات بدون حق الرجوع على الضامنة.
				٦/١ يحد الإفصاح عن الوحدات ذات الهدف الخاص بالتقارير المالية من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
				٧/١ يؤدي الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلة المندمجة وغير المندمجة ^(١) بالتقارير المالية إلى توفير معلومات خالية من التحيز للمستخدمين.
				٨/١ يعبر الإفصاح المحاسبي عن الوحدات المهيكلة بالتقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة.

٢- يرجى تحديد مدى أهمية مشكلات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
					١/٢ اعتراف النظام المحاسبي بالوحدة ذات الهدف الخاص
					٢/٢ كيفية تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة
					٣/٢ بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة المندمجة وغير المندمجة.

^١ وردت الوحدات ذات الهدف الخاص بمسمى الوحدات المهيكلة بالمعيار الدولي (IFRS 12) .

٣- يرجى إبداء رأيكم حول متطلبات الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن الوحدات ذات الهدف الخاص لغرض دمجها وفقاً لمعيارى التقارير المالية الدوليين (IFRS 10 & 12) ومقترحات تطويرهما، بما يساهم في زيادة الشفافية والإفصاح عن هذه الوحدات وفي التوقيت المناسب:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
أولاً: يتطلب الاعتراف المحاسبي بالوحدة واحداً أو أكثر من الشروط التالية:					
					١/٣ عدم كفاية استثمارات حق الملكية لتمويل أنشطة الوحدة بدون دعم مالي إضافي
					٢/٣ عدم حصول المساهمين بالوحدة على الحقوق والالتزامات المعتادة لهم
					٣/٣ أن يتم إدارة وتوجيه أنشطة الوحدة لصالح مستثمر رئيسي ذي حقوق تصويت محدودة
					٤/٣ أن يوجد قيود على الأنشطة التي تمارسها الوحدة
مقترحات تطوير شروط الاعتراف المحاسبي بالوحدة					
					٥/٣ يعتمد تمويل الوحدة على الأموال المقترضة مما يزيد من مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى
					٦/٣ يجب أن يفتقر المساهمون للسلطة على توجيه الأنشطة المؤثرة على الأداء الاقتصادي للوحدة
ثانياً: مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي لدمج الوحدة					
					٧/٣ المدخل النوعي الذي يعتمد على استخدام المستفيد الرئيسي للسلطة للتأثير على قيمة العائدات (الخسائر) المحتمل أن تكون جوهرية للوحدة
					٨/٣ يستخدم حق الاستبعاد ^(١) كتعويض حال عدم توافر أحد شروط معيار السيطرة عند تحديد المستفيد الرئيسي.

^١ ويعني وجود طرف يملك منفرداً حق استبعاد أحد الأطراف المشاركة في الوحدة التابعة (مثل حق استبعاد الإدارة).

				٩/٣ تقوم الشركة الضامنة بتقييم دورها كمستفيد رئيسي عند وجود وسيط ^(١) يقوم بإدارة الوحدة لتجنب دمجها.
				١٠/٣ يجب إعادة تقييم مدى استمرارية الضامنة في السيطرة على الأنشطة الجوهرية للوحدة التابعة
مقترحات تطوير مؤشرات تعيين المستفيد الرئيسي:				
				١١/٣ يعتبر المستفيد الرئيسي هو من يمتلك السلطة لتوجيه الأنشطة المولدة لغالبية عائدات الوحدة ، كما يحصل على النسبة الأكبر من إجمالي عائدات (خسائر) الوحدة مقارنة بباقي الأطراف المشاركة فيها.
				١٢/٣ يمكن إعادة تقييم مدى استمرارية الضامنة كمستفيد رئيسي سنوياً في تاريخ إعداد القوائم المالية، أو عند ظهور أحداث جوهرية تؤثر على توافر معيار السيطرة
				١٣/٣ يجب أن تسند عملية التحقق من توافر معيار السيطرة في الضامنة إلى لجنة تشكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ويعتمد قراراتها مراقب الحسابات لزيادة مصداقيتها
				١٤/٣ يعتبر متخذو القرارات بالوحدة وسيط عن المستفيد الرئيسي حال حصولهم على عوائد إيجابية وعدم تحملهم للخسائر، عدم تغير العوائد نتيجة وجود حقوق، أو وجود طرف ذي نفوذ مؤثر على الأنشطة الجوهرية للوحدة
ثالثاً: (أ) متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الوحدة المندمجة بالقوائم المالية				
				١٥/٣ التقرير عن أصول المندمجة المقيدة لسداد التزاماتها، والالتزامات بدون حق الرجوع على المستفيد الرئيسي بقائمة المركز المالي المجمعة
				١٦/٣ أن تشمل الإيضاحات المتممة مدى تأثير الحقوق المتغيرة في الوحدة التابعة على المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للضامنة

^١ وهو الطرف الذي يتخذ القرارات الهامة في الوحدة بناءً على تعليمات من الضامنة، ويعرف بحلقة الوصل بين القوة والسيطرة حيث يقوم بإدارة الوحدة بالنيابة عن المستفيد الرئيسي وبناءً على تعليماته.

				١٧/٣ أن تشمل الإيضاحات المتممة طبيعة القيود المفروضة على أصول الوحدة، وعلى الوفاء بالتزاماتها
(ب) متطلبات الإفصاح المحاسبي بالإيضاحات المتممة عن الوحدات المهيكلية المندمجة وغير المندمجة				
				١٨/٣ توضيح الافتراضات والتقديرات الجوهرية المستخدمة لتقرير دمج الوحدة، أو يكتفى ببعض المعلومات الخاصة بالوحدة في حالة عدم الدمج (لباقى المستفيدين)
				١٩/٣ معلومات كمية ووصفية عن طبيعة نشاط وهدف الوحدة التابعة وحجم أعمالها
				٢٠/٣ حجم ونوع الدعم المالي وغير المالي المقدم من الشركة المستفيدة بصورة ضمنية أو صريحة إلى التابعة
				٢١/٣ طبيعة ومدى التغير في المخاطر التي تتعرض لها الشركة جراء ارتباطها بحقوق في وحدات أخرى
(ج) الإفصاح الخاص بالوحدة غير المندمجة				
				٢٢/٣ القيمة التي تعد أفضل تمثيل للحد الأقصى للخسائر التي تتعرض لها الشركة المستفيدة من الوحدة وطريقة تحديدها
مقترحات تطوير الإفصاحات المحاسبية عن الوحدات المندمجة وغير المندمجة				
				٢٣/٣ تجميع أصول والتزامات الوحدات المهيكلية متجانسة النشاط في مجموعة واحدة للحد من التعقيد والتطوير بالميزانية المجمعة
				٢٤/٣ إدراج مجموعة الأصول والالتزامات للوحدات المندمجة بصافي القيمة الدفترية، على أن تعرض التفاصيل بالإيضاحات المتممة
				٢٥/٣ الإفصاح عن اسم الوحدة، تاريخ إنشائها، المدة الزمنية المتوقعة لاستمرارها، ومعلومات عن هيكل التمويل
				٢٦/٣ الإفصاح عن الأحداث الجوهرية المسببة لتغيير وضع المستفيد الرئيسي وباقي المستفيدين خلال الفترة المالية، وأثر ذلك على القوائم المالية
				٢٧/٣ الإفصاح عن حجم المعاملات التي تمت خلال العام المالي مع الوحدات المهيكلية ضمن الأطراف ذوى العلاقة

ملحق البحث (٢)
أسماء شركات عينة البحث ومكاتب المراجعة المرتبطة
بها

م	الشركات	مكاتب المراجعة
أولاً: البنوك التجارية		
١	البنك التجاري الدولي	حازم حسن (KPMG) عماد حافظ راغب (E & Y)
٢	كريدي أجريكول مصر	فريد منصور (PricewaterhouseCoopers) حازم حسن (KPMG)
٣	بنك قطر الوطني الأهلي	مجدي كامل صالح (Deloitte) إيهاب مراد عازر (E & Y)
٤	بنك قناة السويس	حازم حسن (KPMG) وحيد عبد الغفار (Baker Tilly)
ثانياً: الاتصالات والتكنولوجيا		
٥	المصرية لخدمات التليفون المحمول	أشرف إميل بطرس (E & Y)
٦	راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	محمد أحمد أبو القاسم (E & Y)
٧	أوراسكوم للاتصالات	مجدي كامل صالح (Deloitte)
ثالثاً: العقارات		
٨	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	عماد حافظ راغب (E & Y) مجدي حشيش وشركاه
٩	بالم هيلز للتعمير	مصطفى شوقي (Mazars) عماد حافظ راغب (E & Y)
١٠	شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)	حازم حسن (KPMG)